الفصل الأول :
مراكز الأبحاث والدراسات
البوية و الطبيعة

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري ؛ فمن المعروف أن تقدم الأمم و نهضتها الحضارية مرهونة برعايتها و اهتمامها به و بتطبيقاته .و من هنا، فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته و أدواته، كالجامعات و مراكز الأبحاث و الدراسات، سواء الحكومية منها أو الخاصة؛ لما لها من دور أساسي في عملية صنع القرار، و إعداد السياسات العامة للدول؛ و رغم أن دور مؤسسات الفكر والرأي يعتبر من أكثر الأدوار أهمية من بين غيرها من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة العديد من الدول الخارجية، إلا أنه يعتبر الأقل تقديرًا. و في هذا الفصل سنحاول تحديد مفهوم مراكز الدراسات و الفكر ، و تطورها و مدى تأثيرها في صناعة القرار في الدول.

المبحث الأول : مفهوم وماهية مراكز الدراسات وصناعة الفكر

المطلب الأول : تحليل وضبط للمفهوم

يقول ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنغز : " إن هدف مؤسسة بروكنغز، وهو هدف جميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى، هو" تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة، ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة ".ويضيف":إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد المبكر للقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل "ومن ثم لفت نظر صانعي السياسة وعامة الناس إليها. "

نجد أن التعريف الذي قدمه " تالبوت" قد حوى عدة نقاط جوهرية حول الطبيعة الجوهرية لهذه المؤسسات والتي تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى من عدة نواحي حيث نجدها تتميز ببنية موضوعية وعضوية خاصة بها ولعل أبرز النقاط الأساسية التي ينبغي لنا أن نعرج عليها في هذا الإطار المفاهيم الموازية لمصطلح مراكز الدراسات وصناعة الفكر حيث نجد في الصدد عدة مفاهيم على غرار : مراكز الفكر وصناعة الرأي و مصطلح مراكز أبحاث ودراسات السياسات العامة في حين نجد أبرز المفاهيم وأكثرها تداولا في السنوات الأخيرة مصطلح " خزانات الفكر " والذي بات يعبر حسب عن باقي المصطلحات الأخرى وإن أختلف ذلك من مجامع علمية لأخرى ، علما أن هذا التعدد في المصطلحات يعود بالأساس لعدم وجود تعريف جامع محكم ومجمع عليه ، ولعل هذا أيضا يبرز في التعريفات المقدمة من طرف القواميس و دوائر المعارف المختلفة و المشهورة عالميا لمصطلح " **خزانات الفكر** " وهو ما يعبر عنه في الإنجليزية بمصطلح " think tank " وحيث أن هذا المصطلح " أمريكي النشأة " فإننا نجد أن إدراج هذا المصطلح في الدارسات العربية حديث وغالبا مايأخذ هذا المصطلح نفس مفهوم "مراكز الدراسات والأبحاث " ولعل هذا يبرز بشكل واضح في دراسة كل من سامي الخزندار و طارق الأسعد بعنوان " **دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة** " [1] هذا ونجد عدة نقاط تقاطع في التعريفات التي تقدمها دوائر المعارف الغربية حول مصطلح "مراكز الدراسات والفكر " خزانات الفكر " [2] ؛

---

[1] – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، " دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة" ، **دفاتر السياسة والقانون** ، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد :6 ، جانفي 2012 ، ص 3 .

[2] – نجد أن علي الصالح مُولَى قدم معنى ساخرا لهذا المصطلح أشارت إليه "النيويورك تايمز " في 18 ديسمبر 1898 إذ يقول المقال : أنّ متشرّدا ارتكب جريمة وأثناء استنطاقه عبّر عن خطئه كما يلي:" **Monsieur l'agent… Ma boite à idées <think tank> estdétraquée** " ، كان يقصد أنّ ما قام به كان بفعل فساد عقله الذي لم يهده إلى الصواب ولكنْ في عبارة تشير إلى الدماغ أكثر من إشارتها إلى العقل. أنظر : علي الصالح مولى ،" الثينك تانكس أو إمبراطوريّات الفكر: مدخل إلى فهم الوجه الآخَر لقوّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة " ، **أمارباك** ، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد الثالث، العدد الخامس ،السنة : 2102، ص 8 .

حيث يعرف قاموس أوكسفورد " Oxford Dictionary " هذا المصطلح : بأنه عبارة عن هيئة خبراء يقدمون النصيحة و الأفكار في قضايا سياسية واقتصادية محددة .[1]

في حين حيث يفرق **قاموس كامبردج " Cambridge dictionary "** بين الإنجليزية البريطانية وبين الإنجليزية الأمريكية في تعريف المصطلح وهو ما جعل النظرة تختلف لكل من البلدين، حيث تعرف " خزانات الفكر " حسب **النظرة البريطانية** : بأنها عبارة عن مجموعة من الخبراء يجتمعون معا ، وعادة ما تكون هذه الإجتماعات مع قبل الحكومة ، لتطوير الأفكار حول موضوع معين وتقديم اقتراحات لها .

أما حسب **النظرة الأمريكية** فيعرفها بأنها عبارة عن : منظمة ينصب عملها على دراسة مشاكل معينة وتقوم باقتراح حلول ، وكثيرا ما تكون بنظرة سياسية دقيقة .[2]

أما **أندرو ريتش** فيقول : أعرف خزانات الفكر على أنها منظمات مستقلة غير ربيحة والتي تعتمد أساسا على الخبرة و الأفكار لتقدم دعما لصناع السياسة العامة . "[3]

في حين يعرف يشير وريدا "**Wiarda** " في مقال له بعنوان: مصادر التأثير الجديدة : خزانات الفكر والسياسة الخارجية "**The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy** " :

هي مراكز للبحث ، العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات .و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و في كل المنتديات و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية (Smattering of expertise) في كل المجالات و لكن تركز بشكل معمق(Preeminently) في قضايا أساسية في السياسات العامة .كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة (Foundations)لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا للبحث العلمي، بدلا عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر. و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج (Product) و هي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي .أيضًا هي ليست مشابهة لجماعات المصالح (Interest Groups) حيث أن هدفها الرئيس هو البحث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن ، بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحيانًا، و بالخلاصة فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات و أبحاث تتعلق بالقضايا و السياسات العامة للدولة أو المجتمع، و تحاول أن تكون مشاركًا بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة .[4]

---

1 - **Oxford Dictionaries ,** www.oxforddictionaries.com , 16 - 02-2016, 16:48.

2 - Cambridge dictionary online **,** " think tank " , www.dictionary.cambridge.org , 16 -02- 2016 , 23:30 .

3 - Anro Rich, Tink Tanks , Public Policy, and the Politics of Expertise , United Kingdom : cambridge university prees , p17 .

4 - سامي الخزندار و طارق الأسعد ، مرجع سابق ، ص 3 ، نقلا عن :

= Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" ***American Foreign Policy Interests***, 30: 96 – 117, 2008, p 96.

و تضيف في نفس هذا الصدد بسمة خليل نامق: إن مؤسسات التفكير (ThinkTanks) هي عبارة عن كيان بحثي يكون على هيئة : مجموعة ، مؤسسة ، معهد هي عبارة عن كيان بحثي يكون على هيئة ، مجموعة ، مؤسسة ، معهد ، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات و البحوث العلمية المركزة و المعمقة و محاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي سياسي أو القضايا الاستراتيجية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية و التكنولوجية و القضايا العسكرية .[1]

ونجد أن **دونالد . آبلسون** طرح مميزا نوعا ما عن سابقيه بل ومختلفا في بعض الجزئيات حيث يرى أن مؤسسات الفكر والرأي – كما سماها – :" تعمل في حقل تطوير وترويج الأفكار، وُتخصص، على غرار شركات القطاع الخاص، موارد هامة جدًا لتسويق منتجاتها .لكنها، خلافًا للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغي الربح)، بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة .بهذا المعنى، باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار .ورغم الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح، فإن الميزات التي تميز الاثنتين قد أصبحت، مع الزمن، أقل تحديدًا أكثر فأكثر " .[2] ولعل من أبرز الأفكار التي تلفت الأنتباه " هي فكرة " الجماعة الضاغطة " التي طرحها " **آبلسون** " والتي اعتبرها من أبرز ميزات مراكز الدراسات والفكر وذلك على عكس سابقيه .

هذا ونجد من أكثر التعريفات لفتا للإنتباه ما جاء في تعريف مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث و الدراسات - والذي يشرف عليه " **جيمس ماك غان**" – حيث يعرفها بأنها: مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة .و قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة .و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة و صنع القرار، و تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم ، نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة، و موثوقة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام [3]

---

1 - حسين علاوي خليفة،" راكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية : دراسة في برنامج الامن و الدفاع للاتحاد الخليجي " ، مجلة السياسة و الدولية، العدد:25 ، السنة:2014 ، بغداد : الجامعة المستنصرية ، ص 408 ، ص 3 ، نقلا عن : بسمة خليل نامق ، " مؤسسات مخازن التفكير (Think Tanks) ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الامريكي "، العراق : جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم. القانونية والسياسية ، العدد :3 .

2 – دونالد أ .آبلسون ، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية" ، المجلة الاليكترونية الخاصة بوزارة الخارجية الامريكية ،تشرين الثاني – نوفمبر ،2002 ، ص 11 .

3 – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، المرجع السابق ، ص 4

ولعلنا نجد تعريفا جامعا نوعا ما لكل ما سبق من التعريفات السابقة وذلك حسب كل من " **ستيفين بوشييه ومارتين رويو** "حيث قدما مجمل سمات مراكز الفكر في تسعة عناصر تحت عنوان : " ماهو مركز الفكر : تسعة سمات متميزة " – حيث عرفا مركز الفكر بأنه– : هيئة دائمة ، متخصص بإنتاج حلول للسياسة العامة ، وذلك بفضل طاقم متخصص متفرغ للبحث ، يؤمن ناتجا أصيلا من التفكير والتحليل والنصح ، رسالته أن يوجه إلى الحكام وإلى الرأي العام ، غير مكلف بإنجاز مهام حكومية ، يسعى بشكل عام للإبقاء عل إستقلاليته الثقافية (intellectuelle) ولا يرتبط بمصالح محددة ، لم تعد مهمته الأساسية إذن تأهيل أو منح شهادات (diplomes) ، أخيرا ، لعمله طموح ظاهر أو مخفي للعمل على مفهوم ما للخير العام بخلاف الهيئات التي هدفها التجارة والربح فقط . [1]

وكقراءة مجملة لما سبق من التعاريف تتضح لنا النقاط التالية :

- مدى تطابق المفهوم العملي لكل من مصطلح " مراكز الدراسات " و "خزانات الفكر "

– هناك تداخل وترابط بين مصطلحي خزان الفكر ومركز دراسات السياسة العامة بشكل كبير وعموما فإن مصطلح مراكز الأبحاث والدارسات يشمل مصطلح مراكز الفكر بل يعتبر هذا الأخير كأحدث حلقة في سلسلة تطور مراكز الدراسات والأبحاث ، كما أن هذه المراكز تتنوع ولا تختص بالمجال السياسي الاستراتيجي فقط فقد تهتم بالدراسات الإجتماعية أو الإقتصاية وإنما اشتهرت المراكز الخاصة بالمجال السياسي والاستراتيجي خاصة في بداية الألفية الحالية وذلك لكثرتها وظهورها الفعلي في صناعة القرار في عدة دول على غرار دول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتنوع هذه المراكز من معهد أو هيئة أو مجموعة ، هذا وإن كان هدفها في الأخير تقديم النصح والإرشاد لصناع القرار و للجمهور إلا أنها تختلف من دولة لأخرى ومن مجال لآخر [2].

- جانب آخر ينبغي الإشارة له بالنسبة لنوعية وأساليب الدراسات المقدمة من طرف مراكز الدراسات و الفكر وهي " الدراسات المستقبلية " وهي أبرز ما يميز هذه المراكز :

– حيث تقوم مراكز الدراسات والفكر على بناء تصورات وحلول مقترحة بناء على معطيات آنية بغية تقديم حلول للعقبات التي قد تواجه مستقبلا وفي هذا الصدد تقول " أنتينا روبن " بأن : " المستقبل لا يمكن التنبؤ به ، والشيئ الوحيد الذي يمكننا أن نفعله هو أن نبني تصورات وأفكارا عن الأحداث الموجودة قدما .." [3]

---

1 – ستيفين بوشيه و مارتين رويو ، المرجع السابق، ص 59 .

2 – ويتحكم في مدى فعاليتها وتأدية دورها الحقيقي وعدم خروجها عن رسالتها عدة عوامل ولعل من أبرزها وجود تنظيمات مرنة ومشجعة للجو العلمي – وجود بنية تنظيمية عقلانية للمنظمة في حد ذاتها – وجود إرادة جادة من طرف المركز البحثي في حد ذاته لإفادة الصالح العام وصانع القرار بمدخلات منطقية وواقعية وموضوعية .

3 – إدجار جول ، الدراسات المستقبلية في مصر ، الإطار ، الأمثلة ، الرؤى . ترجمة (محمد العربي) ، الإسكندرية : وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية ، ص 15 .

- مدى تفاعلها مع باقي الفواعل الأخرى :

حيث يقول جيمس ماك غان في هذا الصدد : " في كثير من الأحيان تعمل هذه المؤسسات كجسر بين الأكاديمية و صنع السياسات المجتمعات وبين الدول والمجتمع المدني، وخدمة للمصلحة العامة . "[1]

- عامل الضغط الذي تشكله مراكز الدراسات والفكر :

– نجد العديد من التعريفات السابقة وكأنها تقلل من شأن الضغط التي تشكله مراكز الدراسات والفكر بل ويجعلون – هذه الظاهرة– أنها ظاهرة طارئة وليست من أهداف هذه مراكز بيد أن الواقع يدل عكس ذلك إذ باتت ضغطا حقيقيا في الغالب ولعل ذلك يتضح أكثر في كونها باتت كفاعل غير رسمي قوي في العديد من الدول وان كان اختلفت درجة ذلك من دولة لأخرى وخاصة " الدول الغربية " وقد يقول قائل أن دورها يعتبر مغمورا في باقي دول العالم الأخرى وذلك بالنظر لعدم تفاعلها مع صانع القرار ، غير أن هذا رأي مجانب للصواب ،،ونظرة قاصرة إختزلت أهداف مراكز الدراسات والفكر في زاوية واحدة متجاهلة في ذلك أهمية الجمهور (سواء العلمي أو العامي) [2] ومدى تفاعله إذ يكفي أن يتم نشر دراسة جادة ودقيقة واحدة حتى تحدث أثرها ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما تقوم به عدة مراكز دراسات من تبصير الجمهور من المخاطر التي تهدد البيئة أو التي تهدد صحتهم بصفة عامة مثل : نشر التقارير والدراسات حول بعض الشركات التبغ والتي تنبهت له هاته الأخيرة وباتت تستعمل نفس الأسلوب ولكن بشكل – بشع – [3]

- عامل الإستقلالية :

– الاستقلالية ونعني بها كل الجوانب وخاصة المالية وهي اكبر مؤثر على مدى مصداقية واستقلالية المؤسسة البحثية وهذا ما نجده يحدث مع مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الامريكية حيث أن الشركات الكبرى تمول مراكز الأبحاث، و تكون النتيجة أن الأبحاث تنحاز لشركات مثل شركة التبغ ، حيث تكون بالزعم أن التبغ ليس هو السبب الرئيسي في السرطان ، كما أن شركات بترولية و صناعية جعلت مخرجات بعض المراكز البحثية تصب في وادها ، بالزعم أن النفايات النفطية و الصناعية ليست من مسببات الإحتباس الحراري ، و غيرها و هنا يصبح البحث غير مؤدي لأدواره المنوط بها و ينحرف من مسار خدمة الصالح العام إلى نقيضه .[4]

---

1 – James G. McGann ,**2015 Global Go To Think Tank Index Report** ,Think Tanks and Civil Societies Program ,University of Pennsylvania , January, 2016 , p 6

2 – وقد أشار جيمس ماك جان في تعريفه الذي سبق على أهمية الجمهور بالنسبة لمراكز الفكر .

3 – حيث تقوم برشوة بعض مراكز الدراسات لإجراء دراسات حسب المقاس.

4 – بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 94 .

وللأسف تبقى الإستقلالية محل شك بالنسبة للعديد من المنظمات خاصة ذات الايديولوجية (الأمر الذي دفع " **بستيف ووترز**" إلى القول في – جريدة الغارديان– حول شرعية هذه المراكز –: هي غالبا ألعوبة بيد أفراد شغوفين باستطاعتهم إدارة الظهر إلى أخطائهم ، وليسوا مسؤولين إلا عن ذواتهم) [1]

ولعنا هنا نجمل أبرز أهداف وأدوار مراكز الدراسات و الأبحاث ومن أبرزها :

1) إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورا ثانويا؛ وإنما بات دورا أساسيا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

2) دعم صنّاع القرار؛ إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضِّح له السياسات، ويفصِّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي. لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثيّة وعلى دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلي. ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

أ. تحديد الأولويات؛ وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting. ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة،...).

ب. اقتراح البدائل وطرح الخيارات؛ وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج. تحديد التكلفة– العائد لكل بديل Cost–benefits، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل.

3) العديد من مراكز الابحاث تمثل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدّي مراكز الأبحاث في العديد من الدول دورا أساسيا في مجال اتخاذ القرار؛ بل قد يذهب البعض إلى القول إنّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطا خلفية للعديد من مراكز صنع القرار في العديد من دول العالم الغربي وأبرز مثال على ذلك : وزارة الدفاع الأميركيّة التي تمول العديد من مراكز الأبحاث .

4) تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويّات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

5) تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنّى له فهمها.

[1] – ستيفين بوشيه و مارتين رويو ، المرجع السابق ، ص 30 .

6) يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا **بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال**، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير فرص البحث والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور لكن هذه المزايا تبقى كواجهة براقة في العديد من الأحيان .[1]

7) تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية Policy Agenda، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام. فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الاهتمام والخبرة؛ لذلك فإن لها دورا في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثّقة، وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل، وتوضح الغامض من القضايا والأمور.

8) البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية، تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.

9) تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تلعب مراكز الأبحاث دورا في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

10) وتُستخدم مراكز الأبحاث كأداة / أو كقناة اتّصال بين صانع القرار والشعب. ويقوم صانع القرار – من خلالها – بإرسال رسائل سياسية أو إشارات "جس نبض" إلى الشعب. كما تُستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

11) إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة، تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتعامل معها. فمراكز الدراسات مثلا، تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية؛ وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة، إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من جانب الأكاديميات في مجال البحث والتدريس. وبذلك تخدم هذه المراكز المؤسسة الأكاديمية؛ من ناحية تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية، تدعم البناء العقلي والعلمي، وتقدم له أرضية التطور.

12) متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى؛ خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. كما تضطلع مراكز الأبحاث الغربية بدور هام، من خلال مجال "علم المستقبليات" أو الدراسات الاستشرافية. وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية، من المتطلبات الأساسية والمهمة للتخطيط الإستراتيجي في الدول المتقدمة. [2]

---

[1] – خالد وليد محمود ،"**دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**"،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،جانفي 2013،ص19- 21.

[2] – خالد وليد محمود ، المرجع السابق ، ص 21 – 22 .

المطلب الثاني : نشأة و تطور مراكز الدراسات وصناعة الفكر

أولا– الأشكال الأولى لمراكز الدراسات في العالم الإسلامي :

إن مما يجب معرفته تصور أشكال هذه المراكز عبر الأزمنة و كيفية تطورها ولعلنا بادئا ببدء نعرج على أشكالها الأولى وما يضاهيها في الحضارة الإسلامية [1]، حيث تميزت هذه الحضارة الفريدة بأنماط مميزة لهيئات ومؤسسات رعاية العلم والعلماء والتي كانت محط رحال حتى غير المسلمين [2] ومن ذلك : الأربطة و المكاتب و المدارس وصولا إلى الجامعات والتي كانت بحث مراكز للبحث العلمي وذلك في شتى المجالات ونجد أنها في العديد من الأحيان مارست نفس الدور التي تمارسه المؤسسات البحثية والاستشارية وغالبا ما كان صناع القرار [3]بل وحتى بعض أفراد الشعب يستعينون بها ومن صور هذه المراكز البحثية والدراسية :

أ– **المكتبات :** باعتبارها أبرز القواعد الفكرية للبحث العلمي حيث نستطيع تقسيمها عموما إلى :

مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: *1 –المكتبات العامة أو مكتبات المساجد:* يجمع الباحثون على أن المساجد لم تكن مكانا للعبادة فحسب، بل كانت مركزا للحياة الاجتماعية والسياسية ومركزا لإدارة الأمة أو الدولة وتسيير أمورها، كما كانت محط أنظار المسلمين، ومعقد حلقات العلم، واجتماع العلماء وتعليم أبناء المسلمين العلوم المختلفة من القرآن الكريم والتفسير والقراءة والتجويد والحديث وأصول العربية وغير ذلك .

إضافة إلى المكتبات الخاصة بالصحابة والخلفاء والوزراء والأمراء والعلماء حيث يمثل هذا النوع من المكتبات كان يمثل اتجاها فرديا بحيث بمكننا أن نسميه المكتبات الخاصة، فبيوت الصحابة والتابعين كانت تشتمل على كتب مثل القرآن الكريم وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم– فأبو هريرة –رضي الله عنه– ت 58هـ، كانت عنده كتب كثيرة، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص ت 65هـ يحفظ كتبه وصحفه في صندوق له حلق، وقد كان عند سعد بن عبادة الأنصاري ت 15هـ، كتب فيها طائفة من أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– وبالتالي فإننا نجد أن الصحابة –رضي الله عنهم– يعملون على جمع الكتب وحفظها ودراستها وإعارتها وتيسيرها لكل من يطلبها.

---

1 - ليس الهدف من ذكر نماذج لمؤسسات البحث العلمي في الحضارة الإسلامية التغني بالماضي كما يظن العديد - ولعل أبرز هؤلاء ، أنصار الخطية التاريخية - بل الهدف من هذا تدبر الماضي وأخذ العبر منه والأخذ بزمام المبادرة كما أخذناها سابقا وفي هذا الصدد يقول أحد المفكرين المسلمين : أمة لا تاريخ لها لا حاضر لها لا مستقبل لها .

2 - ومن ذلك شكوى أحد النصارى من بني جلدته – في ذلك العصر - إذ يقول " إن إخواني المسيحيين يعجبون بقصائد العرب وقصصهم، وهم لا يدرسون مؤلفات فقهاء المسلمين وفلاسفتهم ليردوا عليها ويكذبوها، بل ليتعلموا الأساليب العربية الصحيحة الأنيقة ... واحسرتاه! إن الشبان المسيحيين الذين اشتهروا بمواهبهم العقلية لا يعرفون علماً ولا أدباً ولا لغة غير علوم العرب آدابهم ولغتهم؛ فهم يقبلون في نهم على دراسة كتب العرب، ويملئون بها مكتباتهم، وينفقون في سبيل جمعها أموالاً طائلة، وهم أينما كانوا يتغنون بمديح علوم العرب " أنظر : ول ديورانت ، قصة الحضارة ، زكي نجيب محمُود وآخرين ، بيروت : دار الجيل ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1408 هـ - 1988 م .

3 - ولعل من أبرز المشاريع الكبرى في هذا المجال موسوعة "الفتاوى الهندية" والتي تعد و التي كتبها ثلاثة وعشرون فقيهاً من أقدر فقهاء الهند، كلفهم بتدوينها ملك الهند " أورنك زيب" في القرن الثاني عشر الهجري السادس عشر الميلادي ، وقد وفر لهم مكتبة عامرة لتعينهم على هذا المشروع ، وكان الغرض من تأليف هذه الموسوعة تيسير الوصول إلى الراجح ، أنظر : عبد العزيز بن محمد القاسم ، " الإصلاح التشريعي موجز تاريخي وخطوات عملية صراع الفقهاء والتحديثيين قبيل العلمانية الشاملة نماذج منتصرة "، مجلة البيان ، عدد صفر - 1422هـ ، مايو - 2001م ، السنة: 16 ، برنامج المكتبة الشاملة الاليكتروني ، الاصدار 3.8 .

3- المكتبات القومية في الإسلام: المكتبات القومية أو الوطنية تقوم عادة بالحصول علىما يصدر في الدولة من مصادر وتنظمها وتحفظها وتقدمها للمستفيدين [1]؛ ومن أبرزها " دار الحكمة " أو" بيت الحكمة " لهارون الرشيد ت 193هـ و مكتبة قرطبة و التي أنشأها الأمويون ورعاها الخلفاء، وبلغت أوج ازدهارها في عهد المستنصر ت 366هـ، الذي كان له وكلاء في البلاد الإسلامية الكثيرة، يزودونه بكل ما ينتجه العلماء المسلمون من مؤلفات.
كما اهتم العلماء بالمكتبات وكونوا مكتبات تشبه المكتبات الأكاديمية في هذا الزمان وحرصوا أن تكون في خدمة طلاب العلم والباحثين، و هذه المكتبات الأكاديمية تقدم خدمات تشابه إلى حد ما تقدمه مراكز الدراسات في الوقت الحاضر ولعل أبرز مثال على ذلك ما كانت تقدمه مكتبة سابور: أنشأ هذه الخزانة سابور بن أردشير ت 416هـ، بالكرخ وسماها: دار العلم، وزادت كتبها على عشرة آلاف كتاب في مختلف العلوم، وكانت مركزا ثقافيا مهمًا يلتقي فيه العلماء والباحثون للقراء والمطالعة والمناظرة .[2]

ب – المدارس والجامعات: وقد كانت مكانا هاما لتخريج العديد من العلماء و الباحثين وكبار مستشاري الدولة وهو نفس الدور الذي تقوم به العديد من مراكز الدراسات حاليا ، وقد تعددت المدارس في الحضارة الإسلامية حيث كان نظام التعليم يتميز بأسلوب خاص في تقديم العلوم للطلاب عبر منهجية دقيقة ومنظمة وذلك عبر نظام عملية تدريجية في تقديم العلوم و ذلك باختلاف كل مستوى عن آخر وبذلك انبثقت عدة مؤسسات تعليمية تراعي ظروف وحالة الطالب إلى أن يصل إلى المستوى العالي من التعليم وهو الذي يتمثل بما يطلق عليه اليوم (الدراسات الجامعية)، هذا وقد أنشأت أولى المدارس النظامية العالية في القرن الخامس الهجري في بغداد وقد تميزت هذه الجامعات بمنهجية بحثية وتعليمية خاصة ، فنجد مثلا الجامعة المستنصرية ببغداد قد قسمت لعدة أقسام وكل قسم يشبه الكلية في وقتنا الحاضر وله بناء خاص وقد اشتملت هذه المدرسة على الأقسام التالية: قسم للعربية ، وقسم للرياضيات والعلوم الأخرى المشابهة ، وقسم للطب والعلوم الطبيعية ، وقسم للفقه وأصوله ، ودار للقرآن الكريم وعلومه ، ودار للحديث النبوي الشريف وعلومه ، وكان يتولى إدارة "المدرسة المستنصرية" ناظر يختار من بين كبار موظفي الدولة، الذين اشتهروا بحسن الإرادة والرياسة والقضاء وولاية الأعمال ، وكان مدرسو "المدرسة المستنصرية" يختارون من كبار المدرسين والشيوخ العلماء، في العراق والشام ومصر وغيرها من بلدان المسلمين، ممن انتهت إليهم رياسة العلم، أو عرفوا بالبحث والتحري عن الحقائق العلمية، أو كانت لهم مؤلفات قيمة [3] ؛ هذا وقد تعددت الجامعات في مختلف أرجاء البلاد الإسلامية وتميزت بنظام خاص فكما يقول ديورانت " :" .. كان التعليم العالي يقوم به أساتذة مستقلون يلقون محاضراتهم في المساجد، وكانت المناهج التي يدرسونها

1 - عماد علي جمعة ، المكتبة الإسلامية ، د .ب . ن : سلسلة التراث العربي الإسلامي ، الطبعة: الثانية 1424هـ، 2003م ، ص 36 - 37 - 38 ، بتصرف .

2 - عماد علي جمعة ، المرجع سابق ، ص 38 .

3 – عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني ، الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم ، دمشق : دار القلم الطبعة: الأولى ، 1418هـ- 1998 م ، ص 589– 592 – 593 .

هي التي كونت جامعة قرطبة ذات النظام المفكك، والتي لم يكن يفوقها في القرنين العاشر والحادي عشر إلا جامعتا القاهرة وبغداد الشبيهتان بها. وأنشأت الكليات أيضاً في غرناطة، وطليطلة، وإشبيلية، ومرسية، والمرية وبلنسية .." [1] ونجد ضمن هذه المؤسسات البحثية والتعليمية مؤسسات ذات غايات وأهداف خاصة ، فإذا كانت أبرز مهام مراكز الدراسات والفكر في وقتنا الحاضر تسعى لتوجيه الرأي العام نحو قضايا معينة واستعمال أسلوب ما يسمى **بالدعاية السياسية** فإن ذلك الدور نلمسه في دار الحكمة أو دار العلم وهي مكتبة العامة التي أنشأها الحاكم العبيدي " الفاطمي " " الحاكم بأمر الله " ، و التي افتتحت رسميًّا في (جمادى الآخرة سنة 395هـ) [2] والتي مثلت نموذجا أوليا للدور المشبوه الذي تقوم به العديد من مراكز الدراسات والفكر حول العالم ، حيث كان دورها الأساسي نشر العقيدة الشيعية الباطنية وتدريسها – وهو الدور الذي أشار إليه ديورانت في " قصة الحضارة " – ولمركزية هذه المؤسسة وأهميتها البالغة بالنسبة للسلطة الحاكمة كان يسند منصب رياستها أحد أكبر موظفي ورجال الدعوة وهو " داعي الدعاة " وكان يلى قاضى القضاة فى الرتبة ويتزيًّا بزيه، وكان يساعد داعى الدعاة على نشر الدعوة العبيدية " الفاطمية" [(*)] اثنا عشر نقيبًا، وله نواب ينوبون عنه فى أرجاء البلاد؛ وبذلك كان يُعد حلقة الوصل بين الخليفة وأتباعه من الإسماعيلية. وأهم أعماله: رياسة الدعوة الإسماعيلية، وأخذ العهد على المريدين، إما مباشرة وإما بواسطة نوابه فى مصر وفى غيرها من البلاد التي ساد فيها المذهب الإسماعيلي، والإشراف على محاضرات مجالس الدعوة وتنقيحها، وعرضها على الخليفة لإقرارها وتذييلها بإمضائه .[3] وفي المقابل برزت عدة مدارس أسسها " نور الدين محمود بن زكي" حيث وجه همته الكبيرة، وعنايته العظيمة لبناء المدارس، واستدعى لها كبار علماء المسلمين من أهل السنة، من مختلف الأقطار ، وكثرت المدارس جدًّا، في عهد "نور الدين محمد بن زنكي" ثم في عهد "صلاح الدين الأيوبي" لشدة اهتمام وعناية هذين السلطانين السنيين، بالعلم والتعليم، والوقوف في وجه تيار المفاهيم الباطنة التي أراد الفاطميون أن ينشروها من خلال المدارس التي أسسوها، لتحريف المعتقد والدين الإسلامي ، وإفساد أصوله وفروعه، مع إبقاء مظهر الانتماء إلى الإسلام نفاقًا ، ولعل من أبرز تلك المدارس :المدرسة "العصرونية" ومدرسة في "منبج" ومدرسة في "حماة" ومدرسة في "حمص" ومدرسة في "بعلبك" ومدرسة في "دمشق" .[4]

---

[1] - ديورانت ول ، المرجع السابق ، ص 306 .

[2] – تاليف مجموعة مؤلفين ، أبو سعيد المصري أعدها لبرنامج الشاملة ، موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، المملكة العربية السعودية : المكتب التعاوني بالروضة ، برنامج المكتبة الشاملة الاليكتروني ، الاصدار 3.8 ، بتصرف .

[3] - المرجع نفسه .

(*) ولعل هذا يشابه ما تقوم به مراكز الدراسات وتوجيه الرأي الغربية ذات التوجه اليميني .

[4] – عبد الرحمن بن حسن حنبكة ، المرجع السابق ، ص 586- 587 .

ثانيا– تطور مراكز الدراسات في العالم الغربي :

ظهور مراكز الفكر الغربية جاءت تاريخيا بعد أزمات دولية خطيرة غيرت المشهد السياسي ، فجمعية فابيان [1]، أقدم مركز للفكر في إنكلترا ، تأسست سنة 1884 من أجل المساعدة على التغيير الاجتماعي بعد الثورة الصناعية ولكنها بقيت تجربة معزولة لفترة طويلة ، ورغم ذلك نستطيع القول أنها على أنها أول مركز فكر – من نوعه – في أوروبا وربما في العالم ، ولعل أبرز أدوار هذه المؤسسة تبرز من خلال موقعها الإليكتروني حيث جاء فيه ((.. إنها تحلل التحديات الرئيسية التي تواجهها المملكة المتحدة وبقية العالم الصناعي في مجتمع متغير واقتصاد معولم)) و ((تستكشف الأفكار و الإصلاحات التي ستحدد السياسة التقدمية في القرن القادم)) ، هذه المنظمة التي كان أول منشور لها بعنوان ((لماذا الجماهير فقيرة ؟)) والذي يعلن عن إلتزام هذه المؤسسة بالعدالة الإجتماعية و الإيمان بتقدم البشرية ، وفي نفس الحقبة التي ظهر فيها المنشور وهي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت أول دراسة لهذه المؤسسة الفكرية في 1889 على إثر تظاهرات عاملات عيدان الثقاب [2] ولعل هذه الجمعية تعتبر الموجة ما قبل الأولى للظهور الحقيقي لمراكز الدراسات المختصة في قضايا السياسة العامة ذلك أن العديد من خبراء هذه المراكز قد حدد أربعة موجات لتطور "مراكز دراسات السياسة العامة" أو" مؤسسات الفكر و الرأي " مع العلم أن هذه العبارة الأخيرة قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية، إلا أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة 2,000 منظمة مقرها الولايات المتحدة وتعمل في ميدان التحليلات السياسية، وحوالى 2,500 مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم.[3]

<u>الجيل الأول :</u> والذي مثلت فيه مؤسسات الفكر حسب " آبلسون " كمؤسسات أبحاث حول السياسة [4] حيث كانت البدايات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث في حقبة العشرينات و الثلاثينات، و كانت أولى مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام الدولي عام 1910عام و معهد بروكينغز 1916، و معهد هوفر 1918 ، و مؤسسة القرن في1919 ، و مجلس العلاقات الخارجية عام 1920 ، المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد في 1921 غيرها من المراكز البحثية ، أما في أوروبا فنجد أن في بريطانيا تأسس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920 ، و في فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، و في ألمانيا تأسست الأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931 . ومما يلاحظ في هذه الحقبة نشأة مراكز بحثية خاصة تعنى بقضايا و شؤون استطلاعات الرأي مثل معهد غالوب عام 1920 في أمريكا . [5]

---

[1] – والتي استوحت إسمها من القائد الروماني (Quintus Fabius) صاحب استراتيجية تأجيل المعركة إلى اللحظة المواتية ، أنظر : ستيفين بوشييه و مارتين رويو ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 91 .

[2] – <u>المرجع نفسه</u> ، الصفحة نفسها .

[3] – دونالد أ. آبلسون ، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 9 .

[4] – <u>المرجع نفسه</u> ، الصفحة نفسها .

[5] – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، <u>المرجع السابق</u> ، ص 10 ، بتصرف .

كما يلاحظ أيضا أن معظم المراكز البحثية في هذ الحقبة لم تستطع أن تؤثر بشكل مباشر في صانعي السياسات العامة، بل كان ينظر لها كمؤسسات أكاديمية" نظرية "بعيدة عن التأثير في السياسات الوطنية أو الدولية، بالرغم من أنها كانت تحظى باحترام في خارج محيط عالم السياسة . [1]

الجيل الثاني : وهي تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية – الأربعينيات و الخمسينيات و الستينات – تطور واقع مراكز الدراسات و الأبحاث بشكل كبير سواء من حيث الزيادة الكبيرة في عددها، أو من حيث انتشارها في دول العالم ، و من أشهر هذه المراكز التي تأسست في هذه الحقبة ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)في لندن عام 1958 و في أمريكا معهد دراسات الشرق الأوسط عام 1948 و معهد انتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات العامة AEI عام 1943 [2] ، وفي سنة 1952 جاءت مؤسسة" راند "بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي تلك المتعاقدة مع الحكومة ، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية ممولة على نطاق واسع من قبل الدوائر والوكالات الحكومية والتي استهدفت أبحاثها معالجة مشاغل معينة لصانعي السياسة .وسوف تؤثر مؤسسة" راند "في السنوات التي تلت في إنشاء العديد من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة، ومن بينها "معهد هدسون "1961 و"معهد أيربان" 1968 [3]، أما بالنسبة لأوروبا فنجد في أوسلو النرويجية تأسيس معهد أبحاث السلام الدولي (PRIO) عام 1959 و في السويد معهد استوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) عام 1966 و غيرها من الدول الأوروبية مثل هولندا و فرنسا و إيطاليا و غيرها من الدول.[4]

الجيل الثالث : وتميزت بنشوء مؤسسات الفكر الداعية لقضايا عامة إذ أنه لم تبرز أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها المؤسسات المسماة مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة .ان اعتماد هذه المؤسسات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيرت بشكل أساسي طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الفكر والرأي عامة .وخلافًا لمؤسسات الفكر التي قامت في الجزء الأول من القرن العشرين، التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة، من ضمنها ، و"مؤسسة هيريتيج (1973) "و"معهد كاتو" (1977) بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه ومضمون السياسة الخارجية .ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي إلى إدراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وأذهان صانعي السياسة. [5]

---

[1] – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، المرجع السابق ، ص 10 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 11 .

[3] – دونالد . آبلسون ، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" ، المرجع السابق ، ص10.

[4] – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، المرجع السابق ، ص 10 .

[5] – دونالد. آبلسون ، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" ، المرجع السابق ، ص 11 .

الجيل الرابع : لعل أبرز سمات هذا الجيل سمة التخصص و الإنتشار حيث زاد وجود هذه المراكز البحثية في جميع مناطق العالم و ازداد نفوذها، و تنوعت طبيعة الاختصاص و المجالات البحثية لمراكز الدراسات حتى في الحقل العلمي الواحد، فعلى سبيل المثال، في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية نشأت العديد من المراكز البحثية المتخصصة، بعضها في دراسات السلام و الصراع (Peace & Conflict) وبعضها في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، و بعضها في المنظمات الدولية و القانون الدولي الإنساني، و أخرى في الشؤون الخارجية، وبالمثل تنوعت اختصاصات المراكز البحثية المعنية في المجالات الأخرى، سواء الاقتصادية والمالية أو الاجتماعية، أو شؤون الهجرة و السكان و غيرها من المجالات [1]، و لعل أبرز تطور نلحظه لهذه المراكز التطور النوعي الذي عرفته هذه المراكز خاصة في مجال اليساسات العامة و السياسة الخارجية بالخصوص و هو ما يشير إليه البعض بعبارة " المؤسسات الميراثية "، ومنها" مركز كارتر "في مدينة أطلنطا، و"مركز نيكسون للسلام والحرية "في واشنطن العاصمة، وهي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية .تنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية. [2]

ثالثا : عوامل صعود وتطور مراكز الدراسات و الفكر:

إذا كانت مراكز الدراسات و الفكر قد حصلت على قصب السبق في المجتمعات الأنكلو- أمريكية فإن ذلك يرجع جزئيا لأسباب عدة أبرزها :

- إرتباطها البنيوي الواضح مع النظام السياسي من جهة ضف إلى ذلك ركوبها لموجة العولمة و لعل هذه النقطة بالذات باتت تدركها الدول بشكل كبير خصوصا أهمية " الديبلوماسية الثقافية على حسب تعبير " ستيفن بوشييه ومارتين ريو " [3]
- ظهور هذه المراكز كرد فعل للأزمات الدولية الكبرى ، وعليه فتعتبر هذه المراكز عبارة عن ظاهرة مستجدة فحسب " ماك غان " (ثلثا مختبرات الافكار الموجودة اليوم تاسست بعد 1970 وأكثر من النصف منذ 1980) لقد زاد عددها خمس مرات بين 1970 و 1990 ، ففي الوقت الحالي نجد أن عددها قد تجاوز الـ 1700 مركز فكر ، أما في أوروبا فإن هذا " الإنفجار المتسارع " لخزانات الفكر فنجده أكثر حداثة ولكن ليس اقل مشهدية ولعل العولمة أبرز محفز لهاذ التسارع . [4]

---

[1] – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، المرجع السابق ، ص 11 .

[2] – دونالد أ. آبلسون ، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" ، المرجع السابق ، ص 11 .

3 – ستيفن بوشييه ومارتين ريو ، المرجع السابق ، ص 108 .

4 – المرجع نفسه ، ص 109 .

- تشكل مدرعات الفكر – حسب تعبير بوشييه و رويو – جزءا عضويا من نظام التفكير السياسي ومعترف بها على هذا الأساس في العديد من الدول ، حيث أنه كلما تتغير أغلبية سياسية يعود كبار الموظفين المقالين للتزود من مراكز الفكر وبالتوازي يلجأ الحكم الجديد للتزود بالمستشارين وحتى بالوزراء . [1]
- تعتبر العولمة من أبرز العوامل التي جعلت من مراكز الدراسات عبارة عن مراكز – عابرة للقرات – ولعلها باتت في وقتنا الحاضر أكثر خطرا من – الصواريخ عابرة القارات – ذلك أن الانفتاح بين الدول وتبادل المعلومات الرهيب بات كأبرز عوامل نمو نشاط هذه المراكز و التي باتت كفاعل غير رسمي فعال في رسم السياسة العامة ، ولعل أبرز الأمثلة التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الصدد " مجموعة الأزمات الدولية "(ICG)" وهو واحد من المراكز التي ولدتها العولمة ونهاية الحرب الباردة ، حيث أنشئ في 1995 ، بنية مداواة نقاط ضعف السياسة الخارجية الأوروبية التي تجلت في الإبادة العرقية في رواندا وفي مجزرة سبرينيتسا في البوسنة . [2]

مخطط يمثل الموجات الأربعة لتطور مراكز الدراسات والفكر إلى 2005[3]

Fabian Society (R.-U.)	1884	*Protestations sociales*
Fondation Carnegie pour la paix internationale (É.-U.)	1910	
Institut d'économie de Kiel (All.)	1914	*Première Guerre mondiale*
Institute for Government Research (future Brookings) (É.-U.)	1916	
Royal Institute of International Affairs (R.-U.)	1920	
Council on Foreign Relations (É.-U.)	1921	
Institut allemand pour la recherche économique (All.)	1925	
Institut autrichien pour la recherche économique (Aut.)	1927	
American Enterprise Institute (É.-U.)	1943	*Seconde Guerre mondiale*
RAND Corporation (É.-U.)	1946	*Guerre froide*
Institut royal des relations internationales (Be.)	1947	
Société du Mont-Pèlerin (int.)	1947	
Institute of Economic Affairs (R.-U.)	1955	
Hudson Institute (É.-U.)	1961	
CSIS (É.-U.)	1962	
Urban Institute (É.-U.)	1968	
Heritage Foundation (É.-U.)	1973	*Crise pétrolière*
Okö Institut (All.)	1977	
Cato Institute (É.-U.)	1977	
Adam Smith Institute (R.-U.)	1977	
IFRI (Fr.)	1979	*Crise pétrolière*
Institute for International Economics (É.-U.)	1981	
Fondation Saint-Simon (Fr.)	1982	
Economic Policy Institute (É.-U.)	1986	
Adam Smith Research Centre (Po.)	1989	*Chute du mur de Berlin*
Milken Institute (É.-U.)	1991	
Confrontations (Fr.)	1991	
Foundation for a Market Economy (Hongrie)	1992	
Notre Europe (Fr.)	1996	
PNAC (É.-U.)	1997	
Europeum (Tch.)	1998	
Progressive Policy Institute (É.-U.)	1998	
Institut Montaigne (Fr.)	2000	
Initiative & Referendum Institute (UE)	2001	
European Union Institute for Security Studies (UE)	2001	
IDDRI (Fr.)	2001	*Attentats du 11 septembre 2001*
Center for American Progress (É.-U.)	2003	
Policy Network (R.-U.)	2003	
Bruegel (UE)	2005	

1 – أنظر : ستيفن بوشييه ومارتين ريو ، المرجع السابق ، ص 108

2 - المرجع نفسه ، ص 114 ، بتصرف

3 – المرجع نفسه ، ص 117 .

المطلب الثالث : أبرز تصنيفات مراكز الدراسات و صناعة الفكر

يجري تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات، بناء على معايير وأسس تتّصل بالتخصّصات التي تعمل وفقها. فهناك مؤسسات بحثية تركّز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وهناك مؤسّسات أخرى تتبنّى الأبحاث المعنيّة بالسياسات المحلية؛ بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة...إلخ. كما تُصنّف المراكز وفق معايير أخرى. فهناك مراكز أكاديمية، وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها؛ وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إداريا أو قانونيا؛ وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة، أو التي تخضع لملكية القطاع العام. وهذا التصنيف لا يبتعد عن تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة؛ وذلك بالاعتماد على عدة معايير. وأوّل هذه المعايير يتمثّل في استقلالها عن الأجهزة الحكومية أو تبعيتها إليها أو إلى إحدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (فضلا عن مراكز الأبحاث المستقلة، ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة). وثاني هذه المعايير تخصّصها أو مجالات اهتمامها ، فهناك مراكز أبحاث تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتمّ بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع [1]، وربما نستطيع أن نضيف معيارا آخر للتصنيف وهو البناء الفكري الأيديولوجي ذلك أنه بات يعتبر من أكثر التصنيفات المتداولة وذلك للنمو المتزايد للمؤسسات الفكرية التي باتت تتبنى صراحة أيديولوجيات معينة ، في حين نجد أن " جيمس ماك غان " قد حدد أبرز تصنيفات المراكز الفكرية ولعلها هي التصنيفات نفسها التي إعتمدها هو و فريق عمل "مشروع تصنيف خزانات الفكر العالمي " حيث صنف هذه المؤسسات الفكرية إلى سبع فئات رئيسية كالتالي [2] :

الفئة	التعريف
المؤسسة ذاتية الحكم و المستقلة	وهي مؤسسات مستقلة عن أي مجموعة مصالح أو أي جهة مانحة كما انها مستقلة في عملها ولا تتلقى تمويلا من الحكومة.
المؤسسة شبه مستقلة	وهي مؤسسة مستقلة عن الحكومة ولكن تسيطر عليها إحدى جماعات المصالح أو إحدى الجهات المانحة ، أو إحدى الوكالات المتعاقدة و التي توفر غالبية التمويل ولديها تأثير كبير على عمليات هذه المراكز الفكرية .
المؤسسة المنتمية للحكومة	وهي مؤسسات تعتبر كجزء من الهيكل الرسمي للحكومة
المؤسسة الشبه الحكومية	وهي المؤسسات التي ممولة كليا من المنح والعقود الحكومية ولكنها ليست جزءا من هيكل الرسمي من الحكومي
المؤسسة التي تتبع جامعة	وتكون عبارة عن مركز أبحاث للسياسات ينشط تحت إطار الجامعة و أقرب مثال على ذلك مشروع تصنيف مراكز الفكر العالمي الذي ينشط تحت إطار جامعة بنسيلفانيا
المؤسسة ذات الإنتماء الحزبي	وهي المؤسسة التابعة رسميا لحزب سياسي.
المؤسسات ذات الهدف الربحي	وهي مؤسسات لبحوث السياسات العامة وتهدف للربح أو تكون تابعة لشركة .

تصنيف المؤسسات الفكرية حسب مشروع تصنيف خزانات الفكر العالمي

[1] – خالد وليد محمود ، المرجع السابق ، ص 13 – 14 .

[2] – see: James G. McGann , 2015 Global Go To Think Tank Index Report , op.cit , p 7 .

أمّا جون ج. همر John J. HAMRE؛ فيصنف مراكز الأبحاث Think Tanks صنفين:

1. من الأعلى إلى الأسفل Top-Down Think Tanks. ويعني بها تلك المراكز التي يقع إنشاؤها وتمويلها من جهة الحكومات أو الأحزاب السياسية، التي تتنافس على المستوى الوطني. ولكنّ هذه المراكز تتّصف بالضعف؛ بسبب حصولها على التّمويل الحكومي، الذي قد يقلّل من مهنيّتها، فتكون أسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار. وهو ما نراه في التصنيف المتعلق بالمراكز الحكومية، المبَيَّن في الجدول أعلاه.

2. المراكز التي تصنَّف من أسفل إلى أعلى Bottom-up: وهي مختلفة تماما عن التصنيف الأول؛ إذ تقع هذه المراكز تحت مظلّة " المجتمع المدني "، وتكثر في الولايات المتحدة الأميركية. تستمدّ تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون حرّة في عملها، بعيدة عن توجيهات الحكومة؛ أي أنها مستقلة ماليا وإداريا عن الحكومة وعن صانع القرار.

وثمة تصنيف آخر لمراكز الأبحاث والدراسات يتعلق بمعايير مثل:

- *معيار التوجه السياسي*: مثل "معهد بروكينغز" ذي التوجهات الليبرالية، و"هيئة التراث" ذات التوجهات الأكثر محافظة.
- *مجال الاهتمام:* إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة؛ مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو بنطاق جغرافي ما (مثال ذلك: مراكز الدراسات الآسيوية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مركز الدراسات الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط...)، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، واستطلاعات الرأي.
- *التمويل:* هناك مراكز أبحاث تجمع بين أكثر من مصدر تمويل؛ بعضها حكومي، وبعضها الآخر من مؤسّسات داخلية أو منظّمات ومانحين دوليّين. وقد يطلق على بعض هذه المراكز اسم "مراكز شبه رسمية".
- *أساليب العمل:* تقوم أغلب مراكز الأبحاث، بالجمع في أنشطتها بين إصدارات الكتب والمنشورات، وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات [1] ، هذا ونجد معايير أخرى لتصنيف مراكز الدراسات والفكر على غرار منطقة البحث التي تغطيها هاته المراكز والتي اعتمدها أخيرا "مشروع تصنيف خزانات الفكر العالمي" .

[1] – خالد وليد محمود ، المرجع السابق ، ص 16 – 17 .

➢ هذا ونجد أن ستيفن بوشييه ومارتين ريو قد قدما تصنيفا خاصا بمراكز الدراسات وعند التدقيق في هذا التصنيف نجده ما هو إلا تصنيف لمراكز الدراسات المهتمة بالمجال السياسي و على وجه الخصوص ، حيث قاما بتصنيف هاته المراكز إلى أربعة أصناف وفق الآتي :

1- مراكز الفكر الجامعية	3- مؤسسات البحث بالتعاقد
هذه "الجامعات بدون طلاب" مثل المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية في فرنسا (IFRI) ومركز دراسات السياسة الأوروبية (CEP) في بروكسيل يركزان على نوعية البحث الجامعي والمعلومات التي يوفرها. فالأشخاص أكاديميون جداً والمكلفون بالبحث يحملون غالباً شهادات دكتورا.	شبيهة بمراكز الفكر الجامعية مع فارق بموارد التمويل التي تأتي بشكل أساسي من عقود توقعها مع وكالات حكومية أو مصالح خاصة. مثلاً: نموذج جماعة RAND، التي تجري دراسات للحكومات بشكل رئيسي.
2- مراكز الدفاع (advocacy)	4- مراكز الفكر التابعة للأحزاب السياسية
في خدمة قضية معينة تنتج أفكاراً وتوجيهات تنسجم بدقة مع مبادئ أساسية ومع محور تدليل محدد بدقة. أولويتها ليست البحث عن أفضل السياسات بشكل لامبالي كنظرائها الجامعية بقدر ما هي الانتصار في حرب الأفكار. أمثلة على ذلك: مؤسسة آدم سميث في لندن ومؤسسة هيريتتج في واشنطن D.C. أو المؤسسة العابرة للقوميات في أمستردام.	تنشأ حول حزب سياسي، لكنها تتمتع باستقلال ذاتي، فكرياً وعملها غالباً ما يكون مفيد مباشرة لهذا الحزب. فمؤسسة فريديريتش إيبرت، قريبة من SPD، ومؤسسة كونراداديناو (Stiftung). حليفة CDU والمؤسسات السياسية الألمانية الخمس الأخرى مثال واضح على ذلك. نشاط مركز الفكر لا يشكل سوى جزء صغير من ميزانيته الإجمالية، لكن الموارد الهامة التي تمتلكها تجعل منها مختبرات أفكار قوية. في فرنسا، مؤسسة التجديد السياسي ـ قريبة من الـ UMP ـ ومؤسسة جان جوريس ـ الحزب الاشتراكي ـ تندرج في هذه الفئة.

تصنيف ستيفن بوشييه ومارتين ريو لمراكز الدراسات و الفكر [1]

[1] – ستيفن بوشييه ومارتين ريو ، المرجع السابق ، ص 68 .

قراءة وتحليل لدراسة برنامج مراكز التفكير 2015 " منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص:

منذ 2006 يصدر عن " برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنية" (TTCSP) " والذي يجريه معهد لودر التابع بدوره لجامعة بنسيلفينيا تصنيف سنوي لأفضل مراكز الدراسات حول العالم ،ولعل ذلك ما تدل عليها عبارة التي توسم بها هذه الدراسة السنوية : " The Leading Public Policy Research Organizations In The World " كما تقوم هذه الدراسة بتصنيف مراكز الدراسات و الفكر على مستوى مناطق محددة حول العالم ومن جهة أخرى تقوم الدراسة بتقديم تصنيف لنطاق بحث مراكز الدراسات حول العالم كما يحدد التصنيف أفضل مراكز الدراسات في مجالات معينة مثل : الدفاع ، الصحة ، التعليم ..الخ

وفي أواخر جانفي 2016 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير عن سنة 2015؛ وشملت الدراسة التي خرج عنها التصنيف 6,846 مركزاً مسجلاً لدى برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنية حيث وزعت هذه الدراسة مراكز الدراسات والفكر حول العالم وفق الآتي :

عدد خزانات الفكر حول العالم لعام 2015 حسب برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنية [1]

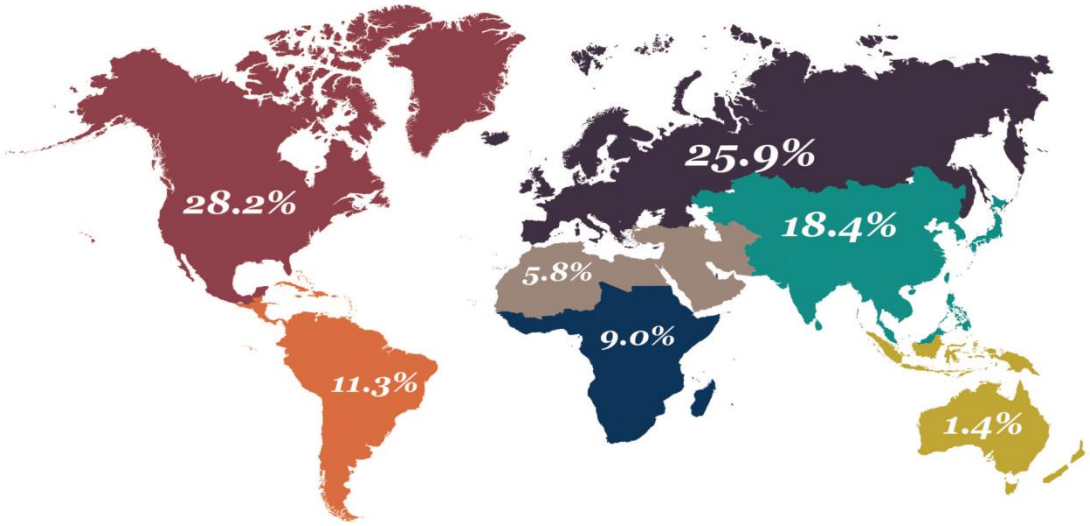

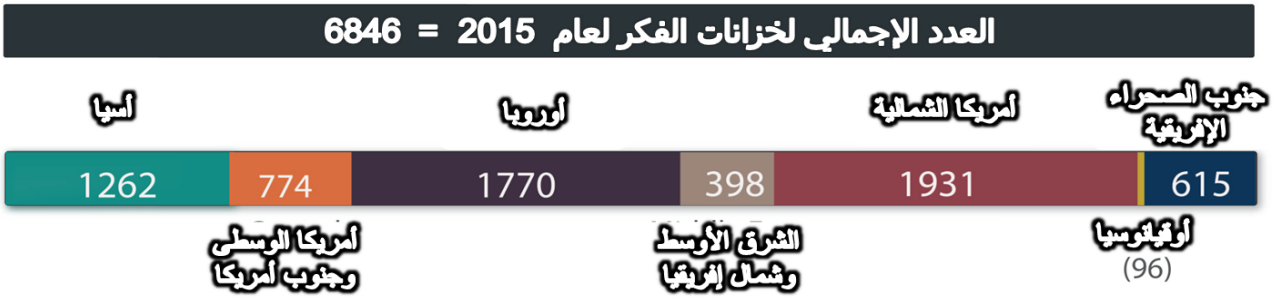

[1] – James G. McGann , 2015 Global Go To Think Tank Index Report , op.cit , p 30

هذا ونجد أن الدول العشرة الأولى التي تصدرت هذا التصنيف من حيث العدد هي كل من [1]:

الرتبة	الدولة	عدد خزانات الفكر
1	الولايات المتحدة	1835
2	الصين	435
3	المملكة المتحدة	288
4	الهند	280
5	ألمانيا	195
6	فرنسا	180
7	الأرجنتين	138
8	روسيا	122
9	اليابان	109
10	كندا	99

الدول العشرة الأولى التي تصدرت مشروع تصنيف خزانات الفكر العالمي لعام 2015

وكقراءة عامة لما سبق الدراسة تتبين لنا بعض النقاط من أبرزها :

أولا : نجد أن أغلب مراكز الدراسات والفكر حول العالم تتركز أساس في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعادل النصف تقريبا بـ1835 مركزا في حين تقدر جميع مراكز الدراسات لباقي الدول بـ 1846 مركزا وهذا يدل على الأهمية البالغة لمراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ولعل ثاني دولة تلفت الإنتباه هي الصين بما يعادل 455 مركزا لتتفوق على بريطانيا صاحبة السبق التاريخي .

ثالثا: أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الصدارة في هذا التصنيف فنجد فنجد أن العاصمة واشطن تتصدر التصنيف الخاص بالداخل الأمريكي بـ : 397 مركزا وهذا يدل على سعي هاته المراكز الاقتراب من صناع القرار من جهة أخرى ويدل على مكانتها عند صناع القرار.

ثانيا: نلاحظ أن الدول المراتب الأولى تمثل الدول والإقتصاديات الكبرى حول العالم .

رابعا : من أبرز الملاحظات التي يجب أن يولى لها مزيد من الإهتمام مراكز الدراسات المتصدرة لمنطقة " الشرق الأوسط " ذلك أن إيران تتصدر المنطقة من حيث عدد مراكز بـ 59 مركز يليها

[1] – James G. McGann , 2015 Global Go To Think Tank Index Report , op.cit , p 34

" الكيان الصهيوني" بـ 58 لتحتل مصر المرتبة الثالثة بـ 35 ثم تركيا بـ 18 مركز دراسات ، والغريب في الأمر تراجع ترتيب مصر التي احتلت المركز الأول في ترتيب 2014 في الوقت الذي تقدمت فيه تركيا من الرتبة الثامنة لتحتل إحدى المراكز الثلاثة الأولى و لعلنا نلاحظ العديد من التغيرات التي مست دولا أخرى للمنطقة على غرار الجزائر التي احتلت رتبة متأخرة في المنطقة في تصنيف 2014 بـ 12 مركز للتراجع أكثر في هذا الترتيب بـ 9 مراكز دراسات فقط

خامسا: تصدرت المراكز الأولى للترتيب دول تعتبر كفاعل أساسي ورسمي في الصراعات التي تعيشها المنطقة والأمر يتعلق بكل من إيران والكيان الصهيوني على وجه الخصوص الأمر الذي يجعلها تولي اهتماما بالغا بما تقدمه مراكز الدراسات من مخرجات فإيران مثلا : نجد أن أبرز مؤسساتها الرسمية تملك مركز دراسات خاص بها ومن ذلك : **مركز رئاسة الجمهورية للدراسات الإستراتيجية (رياست جمهورى مركز بررسيهاى اسراتژيک)** و الذي يعد حسب "محمد محسن أبو النور " الضلع الأول في مربع دراسات البحوث السياسية والاستراتيجية الرسمية في إيران والذي يشرف عليه رئيس الجمهورية شخصيا ، كما نجد أيضا **مركز الدراسات الخاص بالبرلمان "(پژوه شهاى مجلس شوراى إسلامى) "** ضف إلى ذلك **معهد الدراسات السياسية والدولية الخاص** بوزارة الخارجية حيث يحتل هذا المركز الصدارة في كثير من الأحيان خاصة في أوقات الأزمات كما نجد أن من أبرز مراكز الدراسات الإيرانية مركز دراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام (مركز تحقيقات اسراتژيک مجمع تشخيص مصلحت نظام) والذي يستمد أهميته من عاملين الأول : تبعيته لمؤسسة حكومية مفصلية أما العامل الثاني : شخص رئيس هذا المركز وهو الدكتور عي أكر ولايتي ، ووفقا لهذين الاعتبارين لا يمكن تجاهل دور مركز دراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام في صنع القرار السياسي في إيران[1] ، أما في ما يخص ثاني متصدر للقائمة وهو الكيان الصهيوني فإننا لا نستغرب هذه المرتبة عند قرائتنا للإحصائيات التالية : الإنفاق على البحث العلمي في دولة الكيان اليهودي يصل إلى قرابة2,6من إجمالي الناتج القومي أي ما قيمته 9.8 مليار شيكل ، وبعبارة أخرى رصدت إحصائية لخمس سنوات مضت ما تم نشره في العالم من أبحاث قدرت في (305) ملايين ورقة بحث علمية وتكنولوجية ، كان حصة الاتحاد الأوربي منها 37 %والولايات المتحدة الأمريكية 34 % واسيا والباسفيك 21% والهند 20 % والكيان اليهودي 10 % أما الدول العربية مجتمعة كان نصيبها فقط 1 % من جملة ما نشر !! وعلى إثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، خاض صناع القرار الصهاينة ، حربا من نوع آخر وبأسلوب جديد يمكن لنا أن نصفه " بالحرب الصامتة" [2] ،

[1] – أنظر : محمد محسن أبو النور ، مراكز صنع القرار بإيران المحددات و الأبحاث ، بيروت : مركز صناعة الفكر ، ص 6 – 7 .

[2] – جهاد العايش ، " ثورة الأبحاث الصهيونية ونظيرتها العربية " ،مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، *aqsaonline.org/news.aspx?id=5311* ، 11-03-2016 ، .

أو كما يعبرون عنها فيما بينهم بـــ"حرب الأفكار" وذلك من خلال انتشار مراكز الأبحاث والدراسات اليهودية في العالم ضف إلى ذلك أن هناك تناغم مرن بين هؤلاء الباحثين في مؤسسات حكومة الكيان اليهودي و بين الاستخبارات الصهيونية - ولا غرابة في ذلك لأن (4%) من السياسيين، و (5%) من العسكريين بعد تقاعدهم ينتسبون إلى مراكز الدراسات .[1]

سادسا: يقول محسن صالح : "من الإشكاليات أننا لا نعلم على وجه الدقة من هم الذين قاموا بعملية التصنيف فيما يتعلق بالشرق الأوسط؟ وما مدى اطلاعهم الدقيق على أنشطة مراكزه وتأثيرها في مجتمعاتها ومجالات تخصصها؟ (...) وما هو حجم أنصار " إسرائيل "ضمن المجموعة المختارة للتصنيف؟ وهل لدى المُصنِّفين مواقف سياسية مسبقة تجاه قضايا حساسة كالموقف من دعم الكيان الصهيوني " .

سابعا : هناك العديد من مراكز الدراسات العربية غير مسجلة ضمن مشروع برنامج مراكز التفكير ، حيث أن هناك إشكالية مرتبطة بطريقة التصنيف التي تقتصر على تلك المراكز المسجلة في القائمة التي جمعها مركز لودر، والتي تمت مراسلتها للمشاركة في "مسابقة" التصنيف . [2]

ثامنا : أننا غير متأكدين من أن هذا التصنيف يعتمد في التقييم على الدور والفعالية والتأثير لهذه المراكز على صانع القرار والمهتمين في العالم الغربي، أم على صانع القرار والمهتمين في المنطقة العربية والإسلامية ، وبعبارة أخرى؛ فإن عدداً من المراكز التي أخذت تصنيفاً متقدماً لا تكاد تجد لنفسها قراء ومتابعين ومهتمين في منطقتنا العربية والإسلامية، بقدر ما تجد من مهتمين غربيين يقرؤون نسختها الإنجليزية ، وبالتالي فإن هذا التصنيف يجد مصداقية أكبر من خلال حضوره في المجلات العلمية ووسائل الإعلام الغربية، أكثر مما يجد مجاله في الوسط الأكاديمي والإعلامي العربي

تاسعا : مفهوم" الشرق الأوسط " المرن الذي يزيد وينقص وفق معايير غربية خاصة وهو المفهوم الذي نجده ممثلا من إيران و شرقا إلى المغرب غربا ومن السودان جنوبا إلى تركيا شمالا وهو الأمر الذي يجعلنا نتسائل عن مصدر المفهوم الجيوسياسي المعتمد من طرف المعهد أم هو مجرد السير في ركاب باقي الدراسات الغربية لهذه المنطقة :

ورغم الملاحظات والتساؤلات التي نطرحها حول مدى دقة وموضوعية هذه الدراسة إلا أننا لا نستطيع أن ننفي أن هذه النتائج ربما عكست حالة الضعف وغياب الدور الذي تعاني منه مراكز التفكير العربية والإسلامية. كما تعكس حالة التخلف التي تعيشها أمتنا؛ فهناك الكثير من المراكز في منطقتنا هي من قبيل الديكور والوجاهة أو كغطاء حزبي أو عبارة عن مراكز ذات توجه أيديولوجي بحت .[3]

---

1 – جهاد العايش ، "المرجع السابق .

2 – محسن صالح ، " قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير" ، 5 ، 10 فيفريه، 2016، 10:05:56 .

3 – محسن صالح ، المرجع السابق .

المبحث الثاني : مكانة و آليات مراكز دراسات والأبحاث في التأثير على صانع القرار

المطلب الأول : المتطلبات الأساسية لمراكز الدراسات و الأبحاث

وتنقسم لقسمين رئيسيين: أ-(رأس المال المادي) و ب- (رأس المال البشري)

أ- رأس المال المادي ويرتكز أساسا على: (التمويل)

يعتبر التمويل مسألة حيوية عند الحديث عن مراكز الأبحاث و الدراسات يعتبر التمويل مسألة حيوية عند الحديث عن مراكز الأبحاث و الدراسات و تمويل مراكز الأبحاث بدوره تختلف و تتعدد مصادره بل و تختلف الآراء حول كل مصدر، لأن تحديد المصدر يضمن لنا معرفة المسؤول عن الأجندة البحثية ، إتجاهات المركز ، و إستقلاليته الإدارية في التسيير بل وحتى درجة موضوعية الطرح ، و يعد التمويل أساس نجاح و إبداع مراكز الدراسات [1] وتتنوع مصادر تمويل مراكز الدراسات تختلف من مؤسسة لأخرى ولعل عنصر التمويل يعتبر أبرز العناصر البارزة في الميثاق التأسيسي لأي مركز دراسات وفي العديد من الأحيان يضم هذا " العنصر الهام " إلى شعار المؤسسة ليظهر مدى إستقلالية المؤسسة ، هذا وتبرز أهمية عنصر التمويل من كون أن البحوث والدراسات تعد من الأعمال المكلفة نسبيا ، ودون أن تضمن مراكز الأبحاث و الدراسات لمصادر تمويل مستقرة وثابتة لميزانيتها فإنه يصعب عليها السعي وراء تفرغ فرق البحث لإعداد دراسات ذات مستوى عالٍ من الجودة. [2] ونجد أن بسمة خليل تعدد بعض مصادر التمويل والتي تنوعت بين : مصادر تمويل تعتمد على المنح و الهبات النمطية و المشاريع الخيرية بالإضافة إلى التبرعات الفردية الشخصية أو العقود و العوائد من إنجازها للتقارير و البحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية ولعل أبرز ثال على ذلك ما تقوم به مؤسسة (راند"RAND ") الأمريكية ، إن كثيرا من هذه المؤسسات هي كيانات غير ربحية (و إن لم يكن ذلك صفة أساسية ملازمة لها بشكل تام) حيث يتم تمويلها كما في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا عبر برامج الإعفاء الضريبي، فيما هناك مراكز أخرى يتم تمويلها عبر الدعم و التخصيص الذي تحصل عليه من الحكومة أو من مجموعات المصالح و هيئات المال و الأعمال كذلك فان هذه المراكز و المؤسسات تتحصل على قسم من مدخولاتها من العائدات التي تتقاضاها جراء الاستشارات و البحوث التي تشرف عليها و تنجزها.[3] ولعل أهمية هذا العنصر تبرز بشكل جلي في البنية الهيكلية لمركز الدراسات من جهة وكيفية تسيير أعماله البحثية و رواتب موظفيه ولعل ذلك يبدو جليا في البنية المالية الهائلة التي تحوزها العديد من مراكز الدراسات العالمية والتي تضمن لها التطلع لأكثر من دورها التقليدي الخاص بإصدار أبحاث و محاولة البحث عن مشاكل للسياسة العامة في بلد المنشأ بل تعدى ذلك للبحث عن فضاءات خارجية على غرار كبرى مراكز الدراسات والفكر العالمية والتي تمتلك فروعا لها عبر

1- بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 87.

1- - بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 87 .

2- المرجع نفسه

3 - بسمة خليل ، المرجع السابق ، ص133 - 134.

العالم ؛ وفيما يلي عرض لبعض مؤسسات الدراسات والفكر الغربية و التي تتراوح ميزانياتها ما بين إثناعشر مليون وحوالى ثلاثين مليون دولار :

1- مؤسسة بروكينغ للسلام (Brookings Institution) : مؤسسة بروكنغ للسلام العالمي وهي **مؤسسة أمريكية مستقلة** ، تبلغ ميزانيتها السنوية : **60 مليون دولارًا** ، مجالها : السياسة الخارجية الأمريكية ، "الشرق الأوسط"، الإقتصاد و السياسة الإجتماعية .

2- مؤسسة تشاثام هاوس (Chatham House): وهي **مؤسسة مستقلة** ، يقع مقر هذه المنظمة في لندن ، للمؤسسة ميزانية تبلغ ميزانية المؤسسة **12.4 مليون دولارًا** ، مجالها : الإقتصاد الدولي ، الدراسات الأمنية و الإقليمية ، كما لها اهتمام بالغ بالمنطقة العربية و الإسلامية عبر مبادرة " الشرق الأوسط الكبير " .

3- مؤسسة كارنجي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace): وهي **منظمة أمريكية مستقلة** ، لا تبغي الربح ، مجالها: وتدرس وتشجع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية كما تقوم بدراسات عدم الإنتشار النووي ، دور الصين ، الشرق الأوسط .تبلغ ميزانيتها السنوية حوالي **22 مليون دولارًا** وهي تحصل على معظم تمويلها من الهبات وإيرادات الإيجارات والمطبوعات، بما فيها مجلة فورين بوليسي، وهي من أبرز مجلات السياسة والاقتصاد الدوليين في العالم.

4- مؤسسة الدراسات الاستراتيجية و الدولية (CSIS) : منذ أكثر من أربعين سنة ظلت هذه المؤسسة تزود العديد من صناع القرار حول العالم بالعديد من الأبحاث ووجهات النظر ، مجالها: السياسات الدفاعية ، الدبلوماسية ، الدراسات الإقليمية ،، تبلغ ميزانيها السنوية حوالي : **29 مليون دولارًا** تحصل على معظم تمويلها من المؤسسات المتبرعة والمساهمة والأفراد ، كما تحصل على أموال إضافية من مداخيل الهبات و العقود الحكومية ومبيعات المطبوعات ،،.

هذا وتعتبر هذه المراكز الأربعة هي المراكز الأولى حسب تصنيف برنامج معهد لودر بجامعة لتصنيف مراكز الفكر حول العالم لعام 2015 ، لكن الجدير بالذكر أن من أكثر الميزانيات حول العالم التي يحظى بها مركز فكر ، كانت من نصيب مركز راند للبحث والتطوير (Rand Corporation) والذي رُتب حسب التصنيف السابق في المرتبة الثامنة حيث تقدر ميزانيته بحوالي 251 مليون دولار لعام 2008 ، وذلك نظرا لمجالات بحثه المتعددة والمتشعبة ونطاق بحثه الإقليمي وعدد موظفيه حول العالم . [1]

---

[1] – أنظر: ملحق المجلة الإليكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق =

= see also : James G. McGann ,**2008 Global Go To Think Tank Index Report** ,Think Tanks and Civil Societies Program ,University of Pennsylvania , 2008 – (and)- **2015 Global Go To Think Tank Index Report** , op-cit .

(*) –الميزانيات التي تم الاعتماد عليها هي الاحصائيات تعود لعام 2008 .

هذا ، ولعل أبرز إشكالية تظهر عندما يفقد مركز الدراسات لقاعدة تمويلية ثابتة ، خضوعه لعاملين العامل الاول : الخضوع لابتزاز الممول في طرح الموضوع مدار البحث واسلوب التعامل معه ، وتحديد القصد منه ، العامل الثاني : الترويج لفكر معين للوصول بغية استقطاب تمويل من جهة موافقة لنفس الطرح أو نفس التوجه الأيديولوجي وهو ما سيؤثر على البنية البحثية للمركز .[1]

وكمثال على خطورة مسألة التمويل ما بتنا نلمسه في العديد من مراكز الدراسات العربية التي باتت أشبه ما يكون كبوق أو كممثل لوجهات نظر مراكز الدراسات الغربية التي تقوم بتمويلها ، فمن المعروف أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار و التوجه و الأجندة عادة ، فالذي يضع الأجندة هو الذي يصنع القرار و يحدد الأولويات و الإهتمامات ، ومما لا شك فيه أن التمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير على مجريات التغير في المجتمعات حيث يصدق عليه المثل الفرنسي القائل : " لاتوجد هدية دون مقابل " ، لذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري أو نظرية البراءة وعليه فالتمويل الأجنبي بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حاليا[2] ، حيث يقول أحدهم في هذا الصدد :" عندما لا يكون لنا رأي في توجيه هذا التمويل للأبحاث و لا نعلم لمن تقدم نتائج هاته الأبحاث ، و في غياب مفهوم شامل يعطيني كل الصور و بدون رقابة أو توجيه يدخل التمويل للسيطرة على عقل المجتمعي ووجدانه و ضميره و نوع من السيطرة على تصرف المجتمع ، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة و يعرضه للمسائل القانونية. " [3] وكثيرا ما يندرج هذا التمويل تحت عدة مسميات وشعارات ترفعها هذه المؤسسات المانحة (الممولة) وتتدندن حولها مثل : دعم الديموقراطية ، التنمية السياسية ، حقوق الإنسان ، تمكين المرأة والمساواة [4] ، ولعل أبرز مثال على ذلك المنظمات النسوية و ما قام به " مركز البحوث التطبيقية و الدراسات النسوية " في جامعة صنعاء ، الذي حصل على مساعدات مالية من هولندا و اليابان وكندا ، وما أشيع عنه بنقل تقاليد اجتماعية غربية ، عن المجتمع المسلم و العربي وهو المركز المؤسس من طرف الدكتورة رؤوفة حسن أستاذة الإعلام بجامعة صنعاء والأمثلة غيره كثيرة . [5] ونفس الأمر ينطبق على فروع مراكز الدراسات العالمية في الوطن العربي و التي تتلقى دعما قويا من المركز الأم وهو ما يطرح تساؤلا حقيقيا عن مدى تمثيلها لوجهات نظر ومنطق الرقعة الجغرافية التي تغطيها أم هي مجرد أداة وظيفية .

---

1 – أنظر : عصام ملكاوي ، " مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالمين العربي و الإسلامي وتأثيرها على الأمن الوطني " ، دراسة تحليلة مقدمة إلى الملتقى العلمي حول كليات ومراكز الدراسات الإستراتيجة في العالمين العربي والإسلامي إستشراف المستقبل ، الرباط : د.م ، 22– 24/ 2/ 2011 ، ص10.

2 – بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 87 .

3 – هو محمد حسنين هيكل ، المرجع نفسه ، ص 92 .

4 – أنظر : عصام ملكاوي ، المرجع السابق ، ص 12 .

5 - بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 92.

ب- رأس المال البشري (الباحثون و الإستشاريون) : إذا حاولنا أن نعرف وظيفة احد خبراء مراكز الدراسات و الابحاث المتخصصة فإننا نستطيع أن نعرفه بأنه الفرد المؤهل بتكوينه العلمي ، والتجربة ، والمقدرة الفنية ، والتفاني في العمل بقصد تقديم النصيحة و المساعدة على أسس منية بحيث يساهم في تعريف وتحديد وحل مشاكل دقيقة في المجال المطلوب ، و بعبارة أدق هو الشخص الطبيعي أو الإعتباري المؤهل أكاديميا الذي امتلك المعرفة والخبرة في حقل تخصص معين ، والامكانيات المادية و الإدارية لتنفيذ التزاماته ، بما يفي الشروط اللازمة لقبول تسجيله في سجل الإستشاريين ،[1] وعليه نستطيع القول أن على الباحث بمراكز الدرسات أن يمتلك مجموعة من المؤهلات و الفنيات التي تخوله أن يتحمل مسؤولية منصبه و من أبرزها [2] :

- **أخلاقيات الموظف :**" المستشار مؤتمن " [3] جملة نبوية جامعة لما ينبغي أن يكون عليه المستشار ذلك أن هذه الجزئية بالضبط تعتبر كركيزة أساسية وعليها تبنى مخرجات اي بحث أو دراسة .

- **أسلوب الأداء الشخصي :** الذي نعني به طرق العمل و المقدرة على إقناع الأفراد المتعاونين بالإخلاص في العمل والتفاني في تقديم الخدمات والالتزام بالوعود و العقود المتفق عليها .

- **المؤهل العلمي :** الذي يسمح للفرد بأن يكتسب الخبرة و المهارة و المقدرة على القيام باتصالات حسنة مع المسؤولين و العاملين الذين يتعاون معهم وينسق جميع العمليات المتعلقة بالمهنة .

- **الكفاءة الفنية :** في ميادين محددة ، لها ارتباط كبير بالتكوين المهني والرغبة في الإبداع وتقديم الخدمات لمن يرغب في الإستفادة من المعلومات التي اكتسبها .

- **التجربة العملية :** التي تؤكد استيعاب الإنسان المتخصص للمعلومات التي تلقاها في الدراسات العليا . وفي هذا الإطار ، يجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة العلمية وحدها غير كافية للقيام بالعمل الإستشاري ، بل لابد من اكتمال الشهادة بالتجربة التي تبرز فيها المقدرة الفعلية لأي شخص يمارس مهنته بنجاح[4] .

---

1 – عمار بوحوش ، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، ط2 ، الجزائر : دار البصائر ، 2008 ، ص255 ، بتصرف .

2 – وقد أثبت هذه الشروط كصورة مثالية لما يجب أن يكون عليه المستشار أما ما هو كائن من ثورة حقيقية ضد القيم باتت تميز العديد من مراكز الدراسات حول العالم فأمر آخر وهو مما يندى له الجبين خصوصا أن بعض هذه المراكز يؤمها بنو جلدتنا .

3 – محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي الإشقودري، صحيح وضعيف سنن ابن ماجة ،مصر : الاسكندرية : مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة ، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – ، برنامج الشاملة ، 3.8.

4 – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 256 .

وللمكانة المفصلية للمورد البشري بالنسبة لمراكز الدراسات نجد على سبيل المثال أحد – أكثر – مراكز الدراسات العالمية نشاط وخطرا على المنطقة العربية و الإسلامية ككل مركز (راند) للبحوث والتطوير حيث يمتلك أكثر من حوالي 1321 باحثاً ومستشارا [1] ، ويتميز موظفو هذه المؤسسة ا بخبرات في مجال العمل الحكومي والدراسة الأكاديمية والصناعة، فهم يمثلون نطاقًا واسعًا جدًا من المجالات بل وتمتد خبراتهم الإقليمية لتشمل جميع القارات .ويتحدث الكثير منهم لغات متعددة، ومجتمعين معًا فهم يتحدثون أو يقرأون ما يقرب من 50 لغة وهذا وكما جاء في الموقع الرسمي لمؤسسة راند (فرع قطر) و المخطط التالي[2] يبين هذا بشكل جلي :

الدرجات التى يحملها باحثو مؤسسة راند

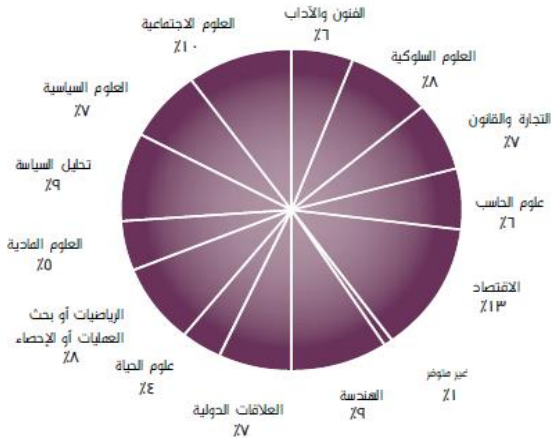

مستويات التعليم لدى باحثي مؤسسة راند

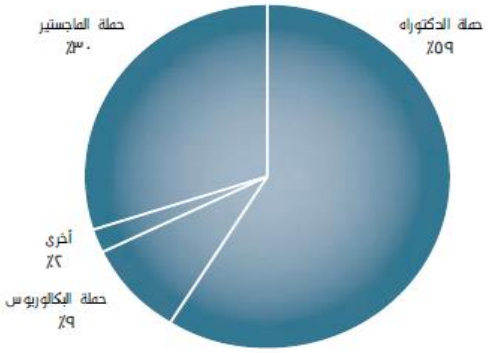

مخطط يمثل درجات ومستويات تعليم باحثي مؤسسة راند

هذا ويقوم باحثو مؤسسة راند بإعداد البحوث والدراسات في اكثر من عشرة مجالات رئيسية منها الرعاية الصحية والعدالة المدنية والجنائية والعلوم والتكنولوجيا ، إن عمل باحثي مؤسسة راند وتأثيرهم على صناع القرار السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية يكون خلال نشاطات المؤسسة من خلال إقامتها بإصدار الكتب ونشر الأبحاث والدراسات وإقامة الندوات ومساعدة المرشحين من الرؤساء في الانتخابات وإقامة المؤتمرات العلمية ودراسات تحليلية حول القضايا المطروحة فعلى سبيل المثال اهتمت مؤسسة راند بما يسمى (الخطر الإسلامي) – حسب رؤيتها الخاصة– ومنذ عدة سنوات صدرت العديد من الدراسات " الجريئة والخطيرة" ففي عام 2005 م صدر تقرير للمؤسسة بعنوان" الإسلام المدني الديمقراطي :الشركاء والموارد والاستراتيجيات "ويرى هذا التقرير انه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب دون التخلي عن الإسلام ذلك أنه يقف سداً منيعاً أمام محاولات التغيير– بل التغريب – ، إضافة إلى العديد من التقارير التي صدرت عقب هذا التقرير ومن أبرزها التقرير الصادر في 2007 : بعنوان ، بناء شبكات إسلامية معتدلة .[3]

---

1 – رندة علوان ، مؤسسة راند ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العام : 2010 ، ص7 – 8 .

2 – معهد راند قطر للسياسات ، منشور تعريفي ، يحمل من : www.rand.org ، ص 9 .

3 – رندة علوان ، المرجع السابق ، ص7 – 8 .

المطلب الثاني : وسائل وآليات مراكز الدراسات والأبحاث

أولا : وسائل وأدوات مراكز الدراسات في التأثير :

تلعب مراكز الأبحاث دورا حيويا في الساحة السياسية على المستوى المحلي و الوطني حيث تسعى لتوفير الأبحاث للسياسات العامة ، التحليلات ، الإستشارات ، و تفعيل الإستقلالية عن الحكومة و الفواعل الرسمية بصفة عامة من جهة والفواعل غير الرسمية من جهة أخرى كما أن طرح هذه المراكز مبني في غالبه لمساعدة – صانع القرار الرسمي– الحكومة على فهم و وضع الإختيارات المستنيرة للقضايا الوطنية و الدولية ، كما أن لديها العديد من الأدوار الحيوية الأخرى [1]وفي ذلك تستعمل عدة أدوات ووسائل حيث تعددها "بسمة خيل نامق " وفق الآتي :

– **الظهور العام (Public Appearance)** : حيث يتاح لباحثي و علماء مستودعات الأفكار فعليا وبشكل يومي الفرص للتحدث أمام الجمهور و الجامعات و الكليات و المؤتمرات و لجان المناقشة و المؤسسات المهنية وبرامج وزارة الخارجية التدريبية و جماعات التبادل الخارجي.

– **الوصول إلى صانع القرار (Access To Policy Maker)** : حيث لديهم اتصال مباشر مع صناع القرار في العديد من دول العالم وخاصة الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية . [2]

– **شهادات المجالس النيابية** : ولعل أبرز مثال على ذلك : الشهادة أمام الكونغرس (Congressional Testimony) ففي حالة بحث بعض اللجان الرئيسية أو الفرعية في الكونجرس موضوع عام فإنها تستدعي أشخاصا مان مؤسسات الفكار و الرأي المتخصصين في الموضوع.

– **القناة الاستشارية (Advisory Panels)** : حيث أن مؤسسات الأفكار و الرأي لديها هيئات مستشارين على مستوى عال لكل برامجها الفعلية، و هؤلاء الأشخاص من الخارج و غالبا من مجتمع الأعمال المعروفين جدا و هؤلاء يساعدون في زيادة التمويل للحصول على دراسات تخص عملهم.

– **الاتصالات الشخصية (Personal Contacts)** : حيث يكون لدى علماء مؤسسات الفكر والرأي فرص اتصال كبيرة و هذا ليس مع الصحفيين فقط و لكن مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع و الخارجية و ممثلي الولايات المتحدة في الخارج.

– **الخبرة الحكومية (Governmental Experience)** : حيث يكون لعدد من الموهوبين العاملين في الحكومة مكان و اتصال مع هذه المؤسسات فوزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد "و بول وولفويتز في إدارة

---

[1] – بورياح سلمى ، المرجع السابق ، ص 115 .

[2] – بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanksودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الامريكي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد: الثاني المجلد: الثاني ،كانون الاول 2009 ، ص 148 .

الرئيس بوش الابن من بين شواهد كثيرة معروفة في هاذا المجال فهما من مقدمي أوراق و دراسات في معهد أمريكان انتربرايز (American Enterprise Institution) و هناك غيرهم كثير من الشخصيات الأخرى.

- : حيث تقوم هذه المراكز بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي كما أنها في بعاض الأوقات تقادم بعض الدارسات القيمة التي تساعد صانع القرار في اتخاذ القرار بشان قضية معينة أو بموقف ضد دولة معينة حيث أن هاذه المراكز تضام العديد مان الخبراء و المتخصصين و الذين يقدمون العديد من البدائل و الوسائل و الاستراتيجيات التي تساعد صانع القرار السياسي في ضيافة السياسة الخارجية الأمريكية بهدف تعظيم أهداف بلده.

–**استغلال الإعلام الحديث** : حيث أن لكل مركز فكر في الولايات المتحدة لديه أخصائي معلوماتية على الأقل وشبكة الاشخاص القادرين على تنشيط موقع المنظمة بحيوية مقدمين الامكانات العديدة للوصول إلى أعمال منظمتهم : وبيكاستنغ (webcasting) للاستماع إلى المحاضرات دون حضورها ومدونة (blogs) يؤمن التواصل بين الباحثين والجمهور الواسع ونشر أبحاثهم مجانا .[1]

– **التلفزيون ووسائل الإعلام** : حيث يظهر باحثو مستودعات الأفكار و الرأي بشكل منتظم في برامج أو أخبار المساء، وفي كثير مان الأحيان تقوم العديد من الصحف باقتباس أقوالهم.[2]

ولعل هذه الوسيلة بالذات تعتبر أبرز الركائز التي تعتمدها مراكز الدراسات في تقديم منتوجها الفكري وذلك لصناع القرار من جهة ومن جهة أخرى للراي العام وهو أبرز المستهدفين من هذه الرسالة و في ذلك يقدم "ستروب تالبوت " – أحد الذين تقلدوا رئاسة مؤسسة بروكنغز – نموذجا عن كيفية إستغلال مراكز الفكر لوسائل الإعلام ، ولعل أحد أبرز المؤسسات الفكرية التي اعتمدت على وسائل الاعلام بشكل كبير مركز بروكنز لدراسات السياسة العامة حيث يلمح " تالبوت " إلى أن التأثير في الرأي العام ما هو في الأخير إلا تأثير في صناع القرار لأن هذا الأخير يستمد أحد أبرز مدخلات صناعة قراراته من مطالب أو تأييدات الجمهور أو موقف الجمهور بصفة عامة ، كما يرى أيضا : " ..ان الكثير مما يعرفه صانعو السياسة ومستشاروهم والجمهور حول القضايا السياسية يصلهم عن طريق وسائل الإعلام فليس من المستغرب بالتالي أن يكرس الكثير من البحاثة في بروكنغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي قدرًا لا بأس به من جهودهم لعرض أفكارهم واستنتاجاتهم عبر وسائل الإعلام." هذا و تتعد الوسائل التي تستعملها بروكنغز مثلا ، حيث تكون هذه الوسائل على شكل : مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، ومقالات رأي في صفحات تعليقات المحررين في الصحف، وجلسات وتقارير إعلامية للصحفيين، وكلمات أو خطب في المنتديات العامة، ومقالات في المجلات العلمية أو المتخصصة .[3]

---

[1] – ستيفين بوشييه ، مارتين ريو ، المرجع السابق ، ص 200 .

2 – بسمة خليل ، المرجع السابق ، ص 148 – 149– 150 .

[3] – أنظر : ستروب تالبوت ، " كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي " ، المجلة الاليكترونية الخاصة بوزارة الخارجية الامريكية ، نوفمبر ،2002 ، ص 23 .

هذا وقد قامت "مؤسسة بروكنغز"، قبل 2001 بإنشاء استوديو تلفزيوني وإذاعي خاص بها لتسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام ، ضف إلى ذلك تنشر " بروكنغز" وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي أيضًا، كتيبات تعرف باسم "دليل وسائل الإعلام" لمساعدة أي صحفي في العثور على علماء متخصصين في القضية السياسية التي يكتب عنها وإجراء مقابلات معهم " [1] ولعل أهمية وسائل الإعلام بالنسبة لمراكز الدراسات و الفكر تجعل من "أحدهم يعلق " ..وعند هذا المستوى تحديدا تفترق الثينك تانكس عن المؤسّسات والمراكز ودوائر الفكر والثقافة التي قد يوهم شيئا من سلوكها أو نشاطها بأنّها من الثينك تانكس." [2]

،،، أوروبيا نجد تقاليد خاصة لمراكز الدراسات فمثلا تقوم مؤسسة شركاء اوروبيون – (Euro partenaires) – بتنظيم حفلات فطور حول موضوع معين (Petit déjeuners thématiques) مرة في الشهر ... دقيقة ومختصرة ، وهذا ما يسمح للصحافيين أن يتحدثوا مع شخص ما (...) وأن يلتمسوا شيئا من هذا الشخص لاحقا على حد تعبير الصحفي " كنتان ديكسون " ، كما تنظم مراكز الدراسات و الفكر أيضا حلقات للدراسة والنقاش ، متخصصة ، فمثلا تقوم " شاتان هاوس " (Chatan House) المنظمة اللندنية بتنظيم حوالي 150 تظاهرة سنويا ، رغم ذلك ينتقد أحد الصحفيين[3] – في لهجة تهكمية– قلة التدبير عند عدد كبير من الباحثين في مجالات العلاقات العامة حيث يقول : (غالبية العاملين في مراكز الفكر هم طيبون ولكن البعض منهم تقنيون كثيرا ويستعملون الكثير من الرطانة) ، بالإضافة لوسائل الإعلام نجد وسيلة أخرى تهتم بها مراكز الدراسات وهي أروقة المجالس النيابية فمثلا في واشنطن ولندن و بروكسل ، تعتبر طريقة إيصال تقارير الخبرة للجان النيابية أكثر الطرق تأثيرا ، وفي نفس هذ المسار تسعى العديد من المراكز المجهزة – على غرار المراكز الأمريكية أو الإنجليزية أو الألمانية الكبيرة – وضع مسارات تعليمية وتدريبية مكيفة خاصة للنواب والطامحين في الوظائف العامة . [4] إذن نستطيع القول أن لمراكز الدراسات والفكر العديد من الوسائل والوسائط التي تجعل منها مميزة عن باقي المؤسسات الأخرى سواء الرسمية أو غير الرسمية وذلك يبرز أكثر في كيفية إستعمال هذه المراكز لهذه الوسائل والأدوات بطريقة خاصة ذات أبعاد خاصة ضمن بنية منظومية خاصة . [5]

---

1 - أنظر : ستروب تالبوت ، " كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي ، مرجع سابق ، ص 23 .

2 - علي الصالح مولى ، المرجع السابق ، ص 51 .

3 – وهو دفيد كرونين (D.Cronin) حيث كتب هذا النقد في مجلة صوت أوروبا (Eu.Voice) ببروكسل .

4 - ستيفين بوشيبيه ، مارتين ريو ، المرجع السابق ، ص 86 – 87

5 –أنظر في الملاحق : مخطط يبرز أهم أدوات مراكز الدراسات في التأثير .

ثانيا : أبرز الآليات المميزة لمراكز الدراسات في التأثير على صناع القرار :

ونجد عدة آليات ووسائل حديثة تميزت بها مراكز الدراسات ولعللها تبرز بشكل مختلف عن العديد من الوسائل ولعل أبرزها :

- إقتناص الفرص :

ولعل ذلك يبرز في كيفية إقتناص العديد من مراكز الدراسات الفرص التي تتاح لهم عبر الشبكات التلفزيونية الكبرى وذلك في بث ونشر أفكار مراكز الدراسة لشريحة كبيرة من الرأي العام وبالتالي تؤثر على صانع القرار بطريقة غير مباشرة حسب رأي "تالبوت " أحد رؤساء مركز " كارنجي" فنجد مثلا : كين بولاك وهو أحد قدماء (CIA) وباحث في بروكنغ والذي يعلق بانتظام على الأخبار في محطة (CNN) و "وتوني كوردسمان " من "CSIS" لدى محطة (A B C) وبيتر بروكس من " هيريتتج " لدى محطة (FOX) . [1]

- فن تسويق الأفكار :

يقول فيليب مانيير (Philippe Manière) رئيس المعهد الفرنسيّ للعلاقات الدوليّة (IFRI) في معرض حديثه عن المرحلة التالية ، لإنتاج الأفكار التي تتولاّها مؤسّسته" :عملي بعد ذلك هو بيع أفكارنا للمسؤولين في هذا البلد ."وليس بيعُ الأفكار أمرا يسيرا .فقد تعترض تسويقَه صعوباتٌ جمّةٌ" :إنّي أُمضي وقتا طويلا في البرلمان وفي مكاتب الوزراء" 47 عبارة "مانيير" تحمل العديد من الدلالات ولعل أبرزها أن مراكز الفكر والدراسات تبذل جهدا في كيفية تقديم أفكارها وتسويقها ، إذن هي تستعمل أساليب وفنيات خاصة في تقديم منتجها الفكري في حلة مقنعة و منطقية ولكن القصة لا تكتمل عند تقديم الأفكار فحسب وبطريقة خاصة بل تعتبر هذه النقطة هي النقطة الحقيقية لبداية القصة حسب " أندرو رتش " ، ففي حوار أجراه مع " هيرب بركوتز " (Herb Berkowitz) أحد مفكري مؤسسة التراث الأمريكية (The Heritage foundation) يقول " أندرو" بعد أنِ استعرض مراحلَ العمل في مؤسّسته وصولا إلى طباعة ما تمّ إنتاجه" : حين ننتهي من طباعة العمل، نكون قد أنجزنا نصفَه فقط .إنّ ما يبقى هو بيْع الأفكار لوسائل الإعلام" وينهي تعليقه بموقف صريح لا لَبْسَ فيه" : تلك هي مهمّتنا" .فكلام الرجليْن الفرنسيّ الأمريكيّ واحد تقريبا :إنتاج الفكر ومن ثم كيفية تسويقه [2].

- الباب الدوار :

يقول ريتشارد هاس، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، إن" مؤسسات الفكر والرأي تؤمن سيلا مستمرًا من الخبراء للخدمة في الحكومات الجديدة وللعمل في الكونغرس"، ووظيفتها هذه" حاسمة الأهمية في النظام السياسي الأميركي "[3].

---

[1] - ستيفن بوشيه و مارتين رويو ، المرجع السابق ، ص 199- 120 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 47 -52 .

[3] - مجلة وزارة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 50

ويضيف أن" مؤسسات الفكر والرأي تؤمن للرسميين الذين يتركون المناصب الحكومية مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تبادل أفكارهم المتبصرة التي جنوها خلال خدمتهم في الحكومة، ويبقون منخرطين في النقاشات حول قضايا السياسة الخارجية الملحة." [1] هذا وتكاد تكون هذه الظاهرة من أبرز مظاهر مراكز الدراسات و الفكر حيث تسعى إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من السياسيين المتقاعدين بغرض الاستفادة من خبراتهم وربط الحقل النظري بحقل السياسة ، فعلى سبيل المثال : تلقى "كلينتون" (رئيس الولايات المتحدة السابق) بعد انتهاء ولايته عروضا للتدريس في جامعات عديدة ، كما نجد أن " جيمس بيكر " قد أنشأ معهدا للسياسة العامة في تكساس ، أما نكسون فقد أنشأ مركزا للسلام والحرية في واشنطن العاصمة ، ونفس الشيئ الذي فعله "كارتر" الذي أنشأ مركزا هو الآخر في مدينة أطلنطا ، هذا ويعد " هنري كيسنجر " (مستشار الأمن القومي الأسبق ثم وزير الخارجية في إدارة نيكسون) أحد أشهر من ترك بصماته على السياسة الخارجية من المؤسسات الاكاديمية ، وتضم هذه الفئة سياسيين آخرين مثل " زبغنيو برجنسكي " [2]، وهذا بالنسبة للولايات المتحدة أما بالنسبة لباقي دول العالم فنجد مثلا : " غاريت إيفنز " وزير الخارجية الأسترالي و كذلك "كريس باتن " المفوض الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية و اللذان ترأسا (مجموعة الأزمات الدولية) (ICG) وهو أقوى وأكثر مراكز الفكر تأثيرا في أوروبا .[3] إن هذه الظاهرة ، ظاهرة التناوب الأكاديمي – السياسي ، تعد على الرغم من نخبويتها من أبرز علائم التداخل المجتمعي مع الدولة في الولايات المتحدة ويطلق عليها اسم الباب الدوار (Revolving Door) .[4]

– الدبلوماسية الأكاديمية :

و من الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها بعض المراكز البحثية هي ممارسة" الدبلوماسية الأكاديمية " " Academic Diplomacy" ، كأن يرسل بعض الخبراء و الأكاديميين العاملين في مراكز الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي أو بشكل رسمي، كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية ، Second Trackأو بشكل معلن أو في مسار موازي PRIO لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو، حيث قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي في النرويج و بشكل سري، و أحيانًا تكليفهم للمشاركة في مؤتمرات دولية للاطلاع على أحدث المعلومات و الطروحات السياسية أو بناء العلاقات [5].

---

[1] – مجلة وزارة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 50.

[2] – ابراهيم بن عبد الرحمان الهذلق ، المراكز الفكرية الأمريكية وصناعة الإستراتيجيات (السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أنموذجا)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الإستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الإستراتيجية ، قسم الدراسات الإستراتيجية ، 1434- 2013 ، 54 ، بتصرف .

3 – ستيفن بوشيه و مارتين رويو ، المرجع السابق ، ص 114- 115 .

4 – ابراهيم بن عبد الرحمان الهذلق ، مرجع السابق ، ص 54 .

5 – سامي الخزندار و طارق الأسعد ، المرجع السابق ، ص 15 .

المطلب الثالث : مراكز الدراسات والأبحاث كفاعل أساسي في صنع السياسة العامة

أولا : سير عملية تأثير مراكز الدراسات على صانع القرار :

.. خلص آندرو ريتش، أستاذ العلوم السياسية الذي درس موضوع مؤسسات الفكر والرأي، في تقرير أعده قبل خمس سنوات إلى أن" مؤسسات الفكر والرأي تبقى مصدرًا رئيسيًا للمعلومات والخبرات بالنسبة لصانعي السياسة وللصحفيين .ويتم الاعتماد على تقاريرها بشكل منتظم لإرشاد و مساندة أعضاء الكونغرس في جهودهم التشريعية والصحفيين في وضع تقاريرهم." ، وقد وجد ريتش، في دراسة أعدها حول الموظفين العاملين مع أعضاء الكونغرس والصحفيين الذين يغطون أعمال مجلسي الشيوخ والنواب، أن 90 بالمئة من هؤلاء يرى أن مؤسسات الفكر والرأي" لها بعض التأثير أو تأثير كبير "في السياسة الأميركية المعاصرة .وقال ريتش أن مؤسسة بروكنغز تعتبر" الأكثر مصداقية "بين المؤسسات الثلاثين المذكورة في دراسته ، وكثيرًا ما يشار إلى بروكنغز على أنها "جامعة بلا طلاب ".فالعديد من كبار بحاثتنا، الذين يبلغ عددهم خمسة وسبعين بحاثة، هم من حملة الشهادات الجامعية العليا، وهناك عدد لا بأس به منهم ممن كانوا أعضاء فيهيئات تدريسية جامعية .أما أبحاثهم وكتاباتهم فتخضع لعملية مراجعة من قبل علماء. [1]

هذا و في العديد من الأحيان يجد أعضاء الحكومة الرسميون أنفسهم غارقين في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة ، حيث يجدون أنفسهم عاجزين ، بسبب كثرة مشاغلهم ، وهنا تقتنص مراكز الدراسات والفكر الفرصة لسد الفجوة بين عالم الأفكار والتطبيق [2]، ولكي تؤثر مراكز الدراسات في صانع القرار لابد لها من أن تقوم بالتأثير في مختلف نقاط عملية صنع السياسة . فتصحيح سياسة حول أي قضية لا يحدث في لحظة واحدة ، بقرار واحد ، بل مع مجموعة متناسقة من الجهات الفاعلة ، مرورا بأكثر من سلسلة في فترة طويلة التي عادة ما تنطوي على عشرات من مختلف الجهات الفاعلة و أنواع مختلفة من القرارات .

هذا ، و يتم التحليل تقليديا في العملية السياسية فيما يتعلق بمراحل وضع السياسات:

– **أثناء تحضير الأجندة** :حيث يقوم الخبراء بإفادة و تحذير صناع السياسات من مشاكل وشيكة و توجيه صناع القرار حول كيفية تعديل السياسات وفي هاته النقطة يمكن للخبراء أن يغيروا الناس لدرجة أن حالة واحدة تؤثر على مصالحهم و قيمهم ، وقد أشارا إلى أن البحوث تساعد في تحديد الحدود روشفورت و كوب (Rochefort and Cobb) للمشاكل و أبعاد التدخلات قبل و بعد المناقشة الجادة. [3]

---

[1] – ستروب تالبوت ،كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأس ، المرجع السابق ، ص 21 .

[2] – انظر :بسمة خليل نامق ، مرجع سابق ، ص 151 .

[3] – بورياح سلمى ،المرجع السابق ، ص 117– 118 .

– **المداولات السياسية** :وهي فترة عندما يجتمع الموظفين العموميون ، صناع القرار و المستشارين والخبراء ، و يتشاركون في مناقشة القضايا بشكل جماعي.

– **وضع السياسة** :هي نقطة الحل و إصدار القرارات عند صانعي السياسة سواء قبول أو رفض المطالب بإصدار الإجراءات و التنظيمات الجديدة.

ـ **فترة تنفيذ السياسة** :ويتم فيها تنفيذ و تطبيق القانون و اللوائح و إدارة السياسات و ما يرافق ذلك من الجهود المبذولة لفعاليتها.

– **تقييم السياسات** :بإبراز نتائج و آثار تلك السياسات من نجاح أو فشل و أسباب ذلك. و عمل مراكز الأبحاث يمكن أن يكون هاما للقضية سنوات من قبل أن تصبح قضية للنقاش بين واضعي السياسات ، و هاته الأهمية يمكن أن تستمر حقا خلال الفترة الجديدة لتنفيذ، بالتركيز ربما على الجزء الأكثر كثافة من دورة السياسة العامة .[1]

ثانيا : نماذج لعلاقة مراكز الدراسات بصناع القرار حول العالم :

أ .**الولايات المتحدة** : تلعب المراكز البحثية فى الولايات المتحدة دورًا بارزًا فى رسم سياساته الداخلية والخارجية . فإذا ما ظهرت قضية على أجندة الرأى العام تتحول إلى جدال ونقاش بين خبراء المراكز البحثية المختلفة وما ستتوصل إليه تلك المراكز من توصيات سيكون في الغالب الأعم نواة لسياسة الحكومة الأمريكية بصدد تلك القضية.

ب .**أما فى الصين**، فهناك عدد من المراكز البحثية التى تدخل تحت مظلة الحكومة الصينية وإن كانت– فى الوقت ذاته –لم تفقد صفة كونها غير رسمية بحيث تتمتع بمساحة من الحرية فى التعبير عن رأيها .وعلى سبيل المثال، فإن التطورات التى طرأت على الدبلوماسية الصينية فيما يتعلق بعلاقتها مع الولايات المتحدة كان نتاجًا لنقاش دار بين الخبرات العلمية في مراكز الأبحاث الصينية.

ج .**بريطانيا** :وكما هو الحال فى الولايات المتحدة، تتمتع المراكز البحثية فى بريطانيا أيضًا بأهمية فيما يتعلق برسم السياسة الخارجية والداخلية، علاوة على ذلك، هناك صلات تعاون ما بين المراكز البحثية البريطانية ومثيلاتها فى الولايات المتحدة.

د .**أما فى ألمانيا**، فهناك بعض المراكز البحثية التى تلجأ إليها الأحزاب السياسية، إلا أن تلك المراكز تلعب دورًا محدودًا إلى حد كبير حيث أنها تدعم صانع القرار بدراسات عند حاجة الأخيرة إلى ذلك أكثر من كونها تلعب دورًا استشاريًا.

هـ .**سويسرا** : من ناحية أخرى، فهناك بعض الدول المتقدمة إلا أن المراكز البحثية تلعب فيها دورًا هامشيًا . وعلى سبيل المثال، ففى سويسرا نجد مركزًا واحدًا يقوم بدور .فاعل وهو(Avenir Suisse) [2]

---

[1] – بورياح سلمى ،المرجع السابق ، ص 117 – 118 .

[2] – نبيلي كمال الأمير ، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الأخر :دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، مقدم للمؤتمر الدولي : استطلاعات الراي العام واتخاذ القرار : بين النظرية والتطبيق ، مصر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 6- 7 /2007 ، ص 14 – 15 .

و- .وعلى صعيد دول شرق أوروبا : فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ظهرت رغبة لدى العديد من الخبراء فى إنشاء مراكز بحثية ويساهم بعضها فى صياغة السياسات الحكومية.

ز- أما فى روسيا، فقد انحسر دور المراكز البحثية خاصة خلال الخمس سنوات السابقة، وهو ما يخالف ما كان عليه الوضع أثناء الاتحاد السوفيتى حيث كانت تقوم بدور محورى فى رسم السياسة الداخلية والخارجية.

ح-وفى تركيا، تعتبر ظاهرة المراكز البحثية جديدة على المجتمع التركى ويوجد بعضها في الجامعات ويتبع البعض الأخر منها الأحزاب السياسية .

ط- أما فى استراليا، فتأتي نشأة معظم المراكز البحثية داخل جامعات، إلا أن ذلك لا يمنع نشأة البعض الأخر بشكل مستقل ويتم تمويل تلك المراكز المستقلة من خلال مؤسسات القطاع الخاص .وبشكل عام، تقوم المراكز البحثية فى استراليا بدور محدود مقارنة بالوضع داخل الولايات المتحدة أو إنجلترا . [1]

ثالثا: نماذج خاصة لتأثير مراكز الدراسات والفكر حول العالم :

أ- : المفوضية العامة للخطة لفرنسا : أنشأها " ديغول " ثم حولها ، في العام 2006 ، "دومينيك دوفيلبان " إلى (مركز التحليل الإستراتيجي) كانت واحد من أكبر منتجي الأفكار في فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب (1946 – 1957) وفي مرحلة مجدها من 1962 – 1975 حيث خرجت أكبر مشاريع إعادة الإعمار في فرنسا ، فس فترة عشرين سنة ، إستطاع التخطيط أن يحقق هدفه المنشود وهذا ما ذكره "ميشال ألبير" وهو المفوض الأخير للخطة (1976 – 1980) و الذي يتجرأ على رفع " الشارة الحمراء " – حسب تعبير بوشييه وريو – وذلك عندما يقدر أن يقدر أن الحكومة تسير في الإتجاه الخاطئ . [2]

ب- : توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي: بدأ دور مؤسسات الفكر والرأي بالنسبة للنقاش الخاص بتوسيع حلف الأطلسي يشهد تغيرًا في أواسط التسعينات من القرن الماضي .فقد كانت المناقشات داخل الحكومة الأميركية تشهد نهايتها والاتفاق حولها بشكل متزايد، غير أن النقاش العام الأوسع حول توسيع الحلف كان قد بدأ لتوه .ومع تحول قضية توسيع الحلف إلى النقطة الأساسية في نقاش يزداد حدة، دخلت مؤسسات الفكر والرأي الأخرى الحلبة للمساعدة في تأمين منتدى لنقاش عام أوسع .وتقدم كل من مجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة بروكينغز، و" المبادرة الأطلسية الجديدة" التابعة لمعهد أميركان إنتربرايز لإنشاء مجموعات دراسية ومجالات أخرى للخطاب العام والحوار .ونادرًا ما استحوذت قضية ما على اهتمام أكبر، أو كانت موضع نقاش أكثر، في السياسة العامة مما استحوذت عليه قضية توسيع حلف الأطلسي في أواسط وأواخر التسعينات من القرن الماضي[3].

---

[1] – نيبلي كمال الأمير ، المرجع السابق ، ص 15 .

[2] – ستيفن بوشييه و مارتين رويو ، المرجع السابق ، ص 183 .

[3] – رونالد د . آزمس ، " الدور المؤثر:" مؤسسات الفكر والرأي والنقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي" ، المجلة الاليكترونية الخاصة بوزارة الخارجية الامريكية – نوفمبر ،2002 ، ص 23 ، بتصرف ، ص 37 .

وقد تغير دور مؤسسات الفكر والرأي ليعكس هذا الواقع الجديد .ففي حين بقي دور هذه المؤسسات أساسيًا بالنسبة للنقاش الأوسع ولتفهم الجمهور ومساندته للسياسات الجديدة، إلا أنها لم تعد تلعب دورًا أشبه بدور من هو ضمن دائرة الحكم، أو تعمل كدافع حاسم في تلك العملية .ورغم هذا، شهد العديد من المسؤولين الرئيسيين في الحكومة في بداية وأواسط التسعينات من القرن الماضي – مثل وزير الخارجية وورن كريستوفر، ونائب وزير الخارجية ستروب تالبوت، والسفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك – لمؤسسات الفكر والرأي بأهمية الدور الذي لعبته في مساعدتهم على تطوير تفكيرهم بالنسبة لتلك المسائل. [1]

ج-: نموذجان في حقبة الحرب الباردة :

توّفر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصًا استثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية .وقد أمنت الحرب العالمية الثانية واحدة من هذه الفرص .فبعد اندلاع الحرب، أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخمًا حول الحرب والسلم لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب .وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود، في نهاية الأمر، 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدءا من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة .وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب، نشرت" مجلة فورين أفيرز" التي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالا غير موّقع بعنوان "أسباب التصرفات السوفياتية ."وقد ساعد المقال، الذي كتبه في الواقع الدبلوماسي الأميركي جورج كينان، في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية. [2]

---

[1] –رونالد د . آزمس ، " الدور المؤثر:" مؤسسات الفكر والرأي والنقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي" ، المرجع السابق ، ص 37 .

[2] –ريتشارد هاس ، " مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية " ، المجلة الاليكترونية الخاصة بوزارة الخارجية الامريكية – نوفمبر ،2002 ، بتصرف ، ص 4 .

خلاصة الفصل :

برزت اهمية مراكز الدراسات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مع اشتداد وطأة الحرب الباردة و بروز العديد من بؤر التوتر حول العالم حيث استخدمت هذه المراكز جملة من الأساليب و الآليات للتأثير على صانع القرار و التي نذكر منها: الظهور العام–الوصول إلى صانع القرار– الاتصالات الشخصية–الخبرة الحكومية–استغلال وسائل الاعلام– فن إقتناص الفرص–آلية الباب الدوار. إلا أن مدى تأثير هذه الأساليب على سياسة الدول يختلف من دولة إلى أخرى ففي حين نجحت مراكز الدراسات في احتلالها مكانة رئيسية في بناء السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأروبي نجد دورها محدودا و منحسرا في دول أخرى على غرار سويسرا و أستراليا.